جامعة قطر

كليّة الآداب والعلوم

الأدوار غير التقليدية للجيش في إطار العلاقات العسكرية المدنية

دراسة حالة: سلطنة عمان (فيروس كورونا "كوفيد-19" نموذجاً)

إعداد

سعيد خميس سالم الجمري

قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلّبات

كليّة الآداب والعلوم

للحصول على درجة الماجستير في

الدراسات الدفاعية

يونيو 2021م/1442هـ

©2021. سعيد خميس سالم الجمري. جميع الحقوق محفوظة.

لجنة المناقشة

استُعرضت الرسالة المقدّمة من الطالب سعيد خميس سالم الجمري بتاريخ وَوُفِقَ عليها كما هو آتٍ:

نحن أعضاء اللجنة المذكورة أدناه، وافقنا على قبول رسالة الطالب المذكور اسمه أعلاه. وحسب معلومات اللجنة فإن هذه الرسالة تتوافق مع متطلبات جامعة قطر، ونحن نوافق على أن تكون جزء من امتحان الطالب.

الدكتور/ ملاذ الآغا

المشرف على الرسالة

تمّت الموافقة:

الدكتور إبراهيم الكعبي، عميد كليّة الآداب والعلوم

المُلخَّص

سعيد خميس سالم الجمري، ماجستير في: الدراسات الدفاعية

يونيو 2021.

العنوان: الأدوار غير التقليدية للجيش في إطار العلاقات العسكرية المدنية دراسة حالة: سلطنة عمان (فيروس كورونا "كوفيد-19" نموذجاً)

المشرف على الرسالة: الدكتور ملاذ الآغا

تسعى هذه الدراسة إلى بحث وتحليل الأدوار غير التقليدية للجيش في إطار العلاقات المدنية العسكرية خلال أوقات الأزمات والكوارث من خلال الإجابة على السؤال التالي: ماهي حدود علاقة الجيش بالسلطة المدنية في أوقات الأزمات والكوارث؟ فهي تسعى إلى تسليط الضوء على مساهمة قوات السلطان المسلحة في سلطنة عمان في الجهود الحكومية لمواجهة تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)، كما تهدف إلى تحليل التداخلات والتقاطعات بين الجيش والمؤسسات المدنية خلال التصدي للكوارث والأزمات بما في ذلك تفشى جائحة (كوفيد-19)، والتي تتطلب في أغلب الأحيان إمكانيات فنية ولوازمية ضخمة لا تتوفر في معظم مؤسسات الدولة المدنية إلا مع المؤسسات الهندسية العسكرية.

تنطلق الدراسة من فرضية محددة، مفادها: أن تنظيم العلاقة المدنية العسكرية والتقاطعات التي تحدث خلال استجابة الدولة للكوارث والأزمات يساهم في نجاح الجهود الحكومية في التصدي لهذه الأزمات والحد من الخسائر المادية والبشرية التي قد تترتب عليها. ويستدعي اختبار هذه الفرضية استخدام نظرية المسؤولية التشاركية (Shared Responsibility) لدوجلاس بليد كإطار للتنظير

للعلاقات المدنية العسكرية في تنظيم هذه العلاقة، حيث إن تحليل دور الجيش غير التقيلدي في أوقات الأزمات والكوارث يبرز ديناميكية نظرية المسئولية التشاركية في تقاسم المسئولية بين الجيش والمؤسسات المدنية في تنظيم التداخلات والتقاطعات في الوظائف والأدوار في أوقات الأزمات والكوارث، كما يرتكز التحليل على نجاح سلطنة عمان في تنظيم العلاقة بين المؤسستين المدنية والعسكرية الذي ساهم في تعزيز قدرات السلطنة في التصدي لانتشار جائحة كورونا والاستفادة القصوى من الإمكانيات الضخمة المتوفرة لدى الخدمات الهندسية بالقوات المسلحة بالرغم من ظهور بعض التقاطعات في المجالات الصحية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تم تنظيمها من خلال تقاسم المسؤولية بين مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.

تختبر الدراسة البحثية الفرضية الرئيسية للعلاقات المدنية العسكرية في أوقات الأزمات والكوارث من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم الباحث هذا المنهج في تحليل البيانات والمعلومات حول العلاقات المدنية العسكرية في سلطنة عُمان خلال التصدي لجائحة كورنا عام 2020م. كذلك تسعى الدراسة إلى اقتراح أُطر تنظيمية للعلاقات المدنية العسكرية في أوقات الأزمات والكوارث عبر تحليل تجربة السلطنة في تنظيم التقاطعات والتداخلات بين المؤسسات المدنية والعسكرية خلال تطبيق الإجراءات الحكومية لمواجهة الآثار الصحية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية إثر تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) منذ بداية عام 2020م، كي يتم الاستفادة منها والاستناد إليها في تعزيز قدرات السلطنة للتصدي ومواجهة الأزمات التي قد تحدث في المستقبل.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات والبركات وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، وأشكره تعالى على أن حقق لي ما أصبو إليه لاستكمال درجة الماجستير في الدراسات الدفاعية، وبأن هيَّأ لي من سهل التحاقي وإكمال المقررات في جامعة قطر، كما لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى الدكتور ملاذ الآغا: مشرف الدراسة، الذي كان لتوجيهاته الصائبة وحرصه الصادق وسعة صدره ومعلوماته القيمة ومتابعته لي خطوة بخطوة أثناء كتابة هذه الدراسة الأثر البالغ في إنجازها، ولا يفوتني أن أزجي فائق الشكر وأجلَّ الثناء إلى الدكتور إبراهيم اسعيدي الذي كان له دورٌ بارز في تسهيل الصعاب التي واجهتني في تسجيل وتخطيط المقرارت المطلوبة لاستكمال البرنامج.

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ صدق الله العظيم.

الإهداء

بكل الحب والعرفان والامتنان

إلى من علمني القيم والمبادئ والمثل في الحياة

إلى من علمني حب تراب الوطن

إلى من علمني حب كل البشر

إلى من زرع في نفسي حب العمل

عرفاناً لتعليمي وتربيتي وتوجيهي

إلى روح والدي العزيز (رحمه الله) الذي كان له بالغ الأثر في تشكيل شخصيتي وغرس في نفسي قيم الإخلاص في العمل وحب الوطن وعزيمة الإرادة وشغف العلم والمعرفة، هذا الجهد جزء يسير تقديراً لمقامه الرفيع.

إلى والدتي العزيزة لفضلها الكبير ومنزلتها الرفيعة.

إلى زوجتي العزيزة لصبرها ومعاونتها وتحملها أعباء الأسرة.

أهدي لهم هذا الجهد المتواضع، عرفاناً وامتناناً.

رحم الله والدي بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وحفظ الله والدتي وزوجتي وأبنائي وأمدَّ في أعمارهم، آمين.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير ..... هـ

الإهداء ..... هـ

قائمة الجداول..... ي

قائمة الرسوم التوضيحية .....ك

المقدمة..... 1

الفصل 1: الإطار العام للدراسة 3

1.1 مشكلة البحث: 4

1.2 أسباب اختيار مشكلة البحث: 6

1.3 أهمية البحث وأهدافه: 7

1.4 منهجية البحث: 8

1.5 فروض البحث: 11

1.6 النتائج التطبيقية المتوقعة من البحث، والجهات التي يمكن أن تستفيد منها:.....12

1.7 صعوبات البحث: 13

1.8 الإطار المفاهيمي للدراسة:.....13

الفصل 2: الإطار النظري والمسح الأدبي.....21

2.1 مفهوم العلاقات المدنية العسكرية 22

2.2 تنظيم العلاقات المدنية العسكرية ودوره في تعزيز القدرات في التصدي للأزمات والكوارث 25

2.3 النظريات الحديثة في دراسة العلاقات المدنية العسكرية 28

الفصل 3: المشكلات التي تواجه العلاقة المدنية العسكرية في أوقات الأزمات والكوارث... 35

3.1 ما هي مهام الجيش في الدولة بموجب الدساتير والتشريعات؟ 36

3.2 دور المؤسسة العسكرية في التصدي للأزمات والكوارث (فيروس كورونا "كوفيد-19" نموذجاً) 39

3.3 اتساع نطاق الأزمات والكوارث في المنطقة وتزايد دور الجيوش كضرورة استراتيجية .47

الفصل 4: سلطنة عمان وواقع العلاقات المدنية-العسكرية خلال التصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19): التداخلات والتقاطعات 50

المبحث 1: تقاطعات العلاقات المدنية-العسكرية خلال تصدي السلطنة لجائحة كورونا 53

4.1.1 تقاطع العلاقات المدنية العسكرية في الجانب الصحي: 55

4.1.2 تقاطع العلاقات المدنية العسكرية في الجانب الاجتماعي: 62

4.1.3 تقاطع العلاقات المدنية العسكرية في الجانب الاقتصادي: 65

4.1.4 تقاطع العلاقات المدنية العسكرية في الجانب الأمني: 66

4.1.5 تقاطع العلاقات المدنية العسكرية في الجانب الإعلامي: 69

المبحث 2: كيف تغلبت سلطنة عمان على التداخلات والتقاطعات التي حدثت بين المؤسستين المدنية والعسكرية خلال التصدي لجائحة كورونا؟

الفصل 5: توثيق وتعزيز العلاقات المدنية والعسكرية: رؤية وأطر تنظيمية مقترحة..... 75

الخاتمة 86

الاستنتاجات 93

التوصيات..... 97

قائمة المصادر والمراجع..... 99

المراجع باللغة العربية: 99

المراجع باللغة الإنجليزية:..... 101

مراجع شبكة الإنترنت: 102

قائمة الجداول

جدول 1 نقاط القوة والضعف للحد الأقصى من السيطرة المدنية 33

جدول2 نقاط القوة والضعف للحد الأدنى من السيطرة المدنية..... 33

قائمة الرسوم التوضيحية

رسم توضيحي 1مستشفى ميداني متحرك تقوده القوات المسلحة العمانية..... 60

رسم توضيحي 2 مستشفى ميداني متنقل تشرف عليه القوات المسلحة العمانية 60

رسم توضيحي 3 عدد مراكز العزل المؤسسي في محافظات السلطنة..... 65

رسم توضيحي 4 مشاركة الجيش السلطاني العماني في فرض الإغلاق التام 68

رسم توضيحي 5 مشاركة الجيش السلطاني العماني في فرض الإغلاق التام 68

رسم توضيحي 6 بدء التحصين ضد فيروس كورونا في قوات السلطان المسلحة..... 70

رسم توضيحي 7 جهود الخدمات الطبية للقوات المسلحة في التعامل مع جائحة كورونا 71

المقدمة

تؤدي الجيوش والمؤسسات العسكرية أدواراً تقليدية في التصدي للتهديدات التي تؤثر على الأمن الوطني للدول، سواءً تلك التي تؤثر على الأمن الداخلي كالهجمات الإرهابية وحماية المنشآت الحكومية الحساسة وغيرها، أو التهديدات المتعلقة بحماية الحدود والمحافظة على سلامة الدولة ووحدة أراضيها، إلا أن هذه الأدوار قد تتغير بشكلٍ جذري وتتخذ اتجاهاً مغايراً في حالة انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة أو وقوع الكوارث الطبيعية كالأعاصير والزلازل، حيث تؤثر هذه الأوبئة والأزمات والكوارث بشكلٍ كبير على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية على الصعيد الوطني كما قد يمتد تأثيرها إلى المستوى الدولي، إذ قد يؤدي تفاقم استنزاف الموارد البشرية والاقتصادية والعسكرية في بعض الدول إلى إضعاف مقوماتها ومن ثم عزلها عن العالم، وهذا ما تم ملاحظته إثر قيام عدد من البلدان بإغلاق حدودها ومجالها الجوي بهدف حظر السفر منها وإليها عقب تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد19).

وعليه يمكننا قياس مدى وحدود الدور الذي يمكن أن تقوم به الجيوش والقوات المسلحة في حال تفشي الأمراض والأوبئة من خلال الوقوف على حدود الارتباط بين الصحة والأمن بشكل عام وطبيعة الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الجيوش، وصولًا لدور الجيوش في محاصرة فيروس كورونا بشكل خاص.

لذلك فإننا نشهد اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى، فعالية دور المؤسسة العسكرية في القضايا غير العسكرية التي تمس بأمن المواطن، على الرغم من معارضة عدد من المنظمات الدولية

المدنية أي توسع لدور الجيش في البيئات الإنسانية، وتأكيد الأمم المتحدة في المبادئ التوجيهية للعسكريين والمهنيين المعنيين بالمسائل المدنية العسكرية على عدم وجوب استخدام الأصول العسكرية إلا كملاذ أخير. بيد أنّه من المهم الإضاءة على دور الجيش في الاستجابة للطوارئ المحلية ولزومه أحياناً في الأزمات غير العسكرية، مؤكدين على وجوب أن يتحدد هذا الدور بالعلاقة التي تربط المواطنين مع الجيش مع مراعاة الطبيعة السياسية للحكم داخل الدولة.

الفصل 1: الإطار العام للدراسة

يقول الفيلسوف العسكري الصيني صن تزو Sun Tzu إن «القوات العسكرية الناجحة كالنهر الجاري تغير مجراها وأساليبها باستمرار» (عبدالحسين، 2020). لذلك وبعد انتشار فيروس «كوفيد – 19» في معظم دول العالم واصبح خطراً يهدد المنظومة الصحية والإقتصادية والأمنية في تلك الدول ولم تتمكن المؤسسات المدنبة المعنية مثل وزارة الصحة والأقتصاد والشرطة بمفردها التصدي لهذه الجائحة، قامت المؤسسات العسكرية في العالم بتغيير خططها وأساليبها واستراتيجياتها، حيث أدخل تغييراتٍ هائلة في قاموس الحروب الجديدة والمفاهيم العسكرية والأمنية نتيجة دخول خط انتشار الأوبئة على الصراعات والحروب والاستراتيجيات الأمنية والهياكل الأمنية والدفاعية، فضلاً عن تحركات الجيوش والقطاعات العسكرية والأمن الاجتماعي ومجتمع الاستخبارات، إضافةً إلى الأوراق السنوية الصادرة عن مجالس الأمن القومي National Security في دول العالم تحت عنوان «الاستراتيجية القومية» التي سوف يتصدّر فيها «الأمن الصحي» المراتب الثلاث الأولى للتهديدات الوطنية، أو فوق القومية على الأقل. (عبدالحسين، 2020)

إن استدعاء القوات المسلحة للمشاركة في الأنشطة المدنية ليس بالجديد في سجل التاريخ. واليوم، يأتي خروج العسكر من الثكنات العسكرية للمشاركة في مجالات الصحة والإغاثة، والمساهمة في دعم إجراءات التباعد الاجتماعي في مواجهة وباء كوفيد–19 في مختلف دول العالم مثل الصين وايطاليا واسبانيا وبعض الدول العربية مثل الأردن وسلطنة عمان وجمهورية مصر العربية وغيرها. وفي الرهان التاريخي، على أن يكون للمؤسسات العسكرية والجيوش دور في

محاربة هذا العدو غير المرئي، بعدما كان يعتبر الجندي والعسكري تاريخياً هو الناقل الأساس للأمراض والفيروسات، فقد انتقلت الإنفلونزا الإسبانية عبر المنظمة العسكرية للجيوش إلى أنحاء أوروبا في الحرب العالمية الأولى كما تشير بعض المصادر ومنها مجلة منظمة الصحة العالم

ية في مقالها بعنوان "لغز الإنفلونزا" بتاريخ 4 إبريل 2012. وثمة إشارة استشرافية لأهمية الجيش في الحفاظ على الاستقرار في وقتي السلم والحرب من قبل ميكافليلي Niccolò Machiavelli في كتابه «فن الحرب» The Art of War، عندما يقول: «أفضل القوانين والطقوس في العالم سوف يتم احتقارها وتدهس تحت الأقدام، إذا لم تحظَ بالدعم من القوة العسكرية كما ينبغي لها أن تكون، فهي مثل قصر مهيب مكشوف بلا سقف مُلئ بالجواهر والأثاث الباهظ، بالتأكيد سيتحوّل في الحال إلى خراب ودمار لأنه لا يوجد معه سوى بهائه وثرواته للدفاع عنه من ويلات الطقس، فالجيش للدولة كالسقف يحمي ما بداخله» (زغلول، 2017).

1.1 مشكلة البحث:

ساهمت الجهود الحكومية في التصدي لجائحة كورونا في ظهور مشكلة التداخل بين طبيعة عمل المؤسسة العسكرية مع المؤسسات المدنية الأخرى فيما يتعلق بالأدوار والواجبات والصلاحيات الممنوحة لكل جهة، فمن هنا تجسدت إشكالية البحث التي تكمن في عدم وضوح آلية عمل تنظم عملية مشاركة القوات المسلحة في الجهود الحكومية للتصدي لانتشار الأوبئة، مما جعل هناك تعارض في الصلاحيات وتقاطع في الواجبات مع مؤسسات الدولة المدنية الأخرى في المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإعلامية، والتي تتطلب في أغلب الأحيان

إمكانيات فنية ولوازمية ضخمة لا تتوفر في معظم مؤسسات الدولة المدنية إلا مع المؤسسات الهندسية العسكرية، مما يترتب عليه تداعيات وانعكاسات ستظهر نتائجها في السياسات المتبعة في تلك الدول ووجود معارضة من قبل مؤسسات المجتمع المدني من سيطرة الجيوش على إدارة الأوضاع على الأرض أو عدم مشاركة القوات المسلحة في هذه الجهود وبالتالي عدم الإستفادة من الموارد والمعدات المتوفرة لدى الجيوش.

يتجلى السؤال البحثي الرئيسي في معرفة: "**ما هي حدود علاقة الجيش بالسلطة المدنية في أوقات الأزمات والكوارث؟**" ويتفرع عن ذلك العديد من الأسئلة:

- لماذا تعتبر نظرية المسؤولية التشاركية هي النظرية الحديثة الملائمة لتوصيف تنظيم العلاقات المدنية العسكرية في حالات الأزمات والكوارث الطارئة بشكل عام وفي سلطنة عمان بشكل خاص؟
- ما هي مهام الجيش في الدولة بموجب الدساتير والتشريعات (الأدوار التقليدية)؟ وكيف شهدت بعض التغيير لتشمل بعض الأدوار الغير تقليدية لمساندة المؤسسات المدنية وقت الأزمات والكوارث؟
- لماذا يتم الاستعانة بالجيش لدعم المؤسسات المدنية في حالات الكوارث والأزمات؟ ولماذا لجأت الحكومة إلى القوات المسلحة في سلطنة عمان لمساندة جهود المؤسسات المدنية الأخرى للتصدي لتفشي جائحة كوفيد-19.

- كيف تقاطعت العلاقات المدنية العسكرية خلال تصدي سلطنة عمان لتفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)؟ وهل كون السلطان هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ساعد في التعاون والتكامل بين المؤسستين؟
- كيف يمكن الأستعداد بشكل أفضل للأزمات التي تسبب بها انتشار الأوبئة والفيروسات العابرة للحدود وما هي التدابير التي يمكن اتخاذها في المستقبل من أجل تعضيد العلاقة بشكل أفضل بين المؤسستين المدنية والعسكرية؟

1.2 أسباب اختيار مشكلة البحث:

تم اختيار مشكلة هذا البحث للأسباب التالية:

1. التغير الحاصل في بعض الأنظمة السياسية يجبر بعض دول المنطقة لمراجعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية ومؤسسات الدولة المدنية الأخرى.
2. كثرة الأزمات والكوارث الطبيعية والصحية في المنطقة وضرورة وجود استراتيجية أمنية وطنية شاملة للاستعداد لمثل هذه الكوراث بحيث تضم جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وضرورة مراجعة السياسات الدفاعية الحالية وتطويرها بناء على المعطيات الحالية.
3. الرهان التاريخي، على أن يكون للمؤسسات العسكرية والجيوش دور في محاربة هذا العدو غير المرئي، نظراً للإمكانيات والموارد المتوفرة له.

4. أهمية الاستفادة من الكوارث والأزمات التي تمر بها الدول للاستعداد بشكل أفضل للكوراث والأزمات التي تحدث في المستقبل، وتوحيد الجهود الحكومية وتنظيمها بشكل فعال قادر على الإستجابة بسرعة وبطريقة مركزة لمواجهة هذه التحديات.

1.3 أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث في رصد وتحليل طبيعة العلاقة المدنية العسكرية خلال تصدي السلطنة لجائحة كورونا، حيث تداخلت حدود الصلاحيات المدنية والعسكرية إثر مشاركة القوات المسلحة العمانية في منع انتشار فايروس كورونا، وكذلك التعريف بأهمية مشاركة المؤسسة العسكرية في الجهود الحكومية لمواجهة الكوارث والأزمات التي تتعرض لها الدولة ومنها انتشار الفايروسات والأوبئة لما تتمتع به هذه المؤسسة من إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، كما يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- استعراض بعض مفاهيم نظريات العلاقات المدنية العسكرية والتي تقوم على مبدأ سيادة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية، ولماذا تعتبر نظرية المسؤولية التشاركية هي الأنسب لتنظيم العلاقات المدنية العسكرية خلال الجهود الحكومية في الاستجابة لتفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) في سلطنة عمان.
- إدراك أهمية تنظيم مساهمة الجيوش في الجهود الوطنية لمواجهة انتشار الأوبئة في إطار استراتيجية وطنية شاملة تضم جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى في

سلطنة عمان وماهية المهام والأدوار الفاعلة للجيوش في تطويق الوباء والحيلولة دون انتشاره وتفشيه.

- التعرف على أسباب ازدياد الأدوار غير التقليدية للجيوش، ولماذا يتم الاستعانة بها في إطار الجهود الحكومية في التصدي للأزمات والكوارث الطارئة.
- توضيح المجالات التي تقاطعت فيها العلاقات المدنية العسكرية خلال استجابة سلطنة عمان لجائحة (كوفيد-19).
- الدروس المستفادة من وجهة النظر العسكرية ومعرفة التدابير التي يمكن اتخاذها في المستقبل للاستعداد لمثل هذه الحالات الطارئة.

1.4 منهجية البحث:

يعرف المنهج بشكل عام على أنه: الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة موضوع ما لاكتشاف الحقيقة والإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وعليه فإن الباحث يرى أن اختيار منهج الدراسة عملية لا تخضع لإرادة الباحث بقدر ما تتعلق بموضوع البحث من حيث طبيعته والهدف منه. وكما يقول الباحث علي عبد الرزاق جلبي: " المنهج هو استراتيجية عامة تعتمد على مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات التي يستفيد منها الباحث في تحقيق أهداف البحث أو العمل العلمي، والمنهج هو ذلك الطريق المؤدي إلى كشف الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل في النهاية إلى نتيجة معلومة" (جلبي، 2000).

وبما أن البحث يهدف إلى الاستقصاء عن طبيعة العلاقات المدنية العسكرية وكيفية تنظيم مواجهة الجيوش لانتشار الأوبئة وتوظيف هذه المساهمة في إطار استراتيجية الأمن القومي للبلد، اقتضى هذا الأمر اتباع: **المنهج الوصفي التحليلي**، والذي يعدُّ أحد فروع المنهج الوصفي المتخصصة وأبرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراة، ومناهج البحث العلمي بوجه عام، كما يساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها. "ويعدُّ ذلك بداية الوصول إلى النتائج الدراسية التي تتعلق بالبحث، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات والمقترحات التي يسوقها الباحث لإنهاء الجدل الذي يتضمنه متن البحث، واستخدام منهج معين في البحث يتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين في سبيل الوصول إلى جميع المعلومات والبيانات التي تتعلق بظاهرة البحث" (أبوالنصر، 2004).

كما يذكر الباحث محمد زيدان عمر في كتابه (البحث العلمي: مناهجه وتقنياته) بأن المنهج الوصفي التحليلي يتمتع ببعض المميزات الهامة، والتي قد تجعل الكثير من الباحثين يفضلونه في بحث الجوانب العلمية المختلفة، ومن أبرز تلك المميزات الهامة:

- تكون المعلومات التي جمعها الباحث عن ظاهرة البحث دقيقة وأكثر وضوحاً من معلومات المنهج الوصفي لأنه لا يتضمن جانب التحليل.
- يقوم الباحث بتوثيق جميع المراحل التي مرَّ بها أثناء عملية البحث.
- يشتمل المنهج الوصفي التحليلي على آليات أكثر فعالية في دراسة الظواهر العلمية المختلفة أفضل من المنهج الوصفي التقليدي الذي يقتصر على دراسة المسائل الاجتماعية والإنسانية.

- يتميز المنهج الوصفي التحليلي بأنه يوضح العلاقة بين المتغيرات والظواهر المختلفة، وقادر أيضاً على المساعدة في عمل المقارنات المختلفة بين تلك الظواهر بدقة وتحديد مجالات التشابه والاختلاف بصورة دقيقة. (عمر، 1983)

وتعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وهو "المنهج الذي يهتم بتحديد الواقع وجمع الحقائق عنه وتحليل بعض جوانبه، بما يساهم في العمل على تطويره" (بدوي، 1963) كما أن أكثر ما يجعل المنهج الوصفي التحليلي مميزاً عن غيره من المناهج هو مقدرته على استخدام مختلف أنواع المعلومات الكمية منها والنوعية، مما ساعد الباحث على تسهيل عملية جمع البيانات والمعلومات حول مختلف إشكاليات أو ظواهر البحث. "إن تنوع المنهج العلمي الوصفي التحليلي مكَّنه من أن يكون المنهج المعتمد للكثير من الظواهر والمشاكل البحثية المختارة على اختلافها، والتي أهَّلته ليُستخدم بشكلٍ احترافيٍ أكثر، فهذا المنهج لا يقتصر في البحث على الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وإنما يتناول ظواهر مختلفة ومتنوعة" (شفيق، 1985)

بناءً على ذلك يعمل المنهج على وصف وتحليل وتفسير طبيعة العلاقة بين مؤسسة الجيش مع السلطة الحاكمة والشعب –أي العلاقات المدنية العسكرية– وما يمكن للقوات المسلحة القيام به في إطار العلاقات المدنية العسكرية والتدابير التي يمكن اتخاذها مستقبلاً للاستعداد لحالات انتشار الأوبئة (كوفيد–19 نموذجاً) ضمن استراتيجية وطنية للأمن القومي. وبما أن المنهج الوصفي التحليلي للدراسة يرتكز على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً دقيقاً وتحديد المتغيرات لاستخلاص دلالتها والوصول إلى النتائج أو التوصيات، فهو يساعد كثيراً في تسليط الضوء على النمو المضطرد للأدوار غير التقليدية للجيوش وكيفية تنظيم هذه الظاهرة في

المستقبل بما لا يخل بسيادة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية، وضمان احترام واستقلال الوظيفة المهنية للقوات المسلحة.

1.5 فروض البحث:

تمَّ إعداد البحث بناءً على الفرضيات الفرعية الآتية:

1. تنظيم العلاقة المدنية العسكرية والتقاطعات التي تحدث خلال استجابة الدولة للكوارث والأزمات يساهم في نجاح الجهود الحكومية في التصدي للأزمات والكوارث.
2. اتساع نطاق الأزمات والكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة وحدوثها بشكل مستمر حول العالم أدى إلى تزايد دور الجيوش في التصدي لهذه الأزمات كضرورة استراتيجية.
3. نجاح سلطنة عمان في تنظيم العلاقة بين المؤسستين المدنية والعسكرية عبر تقاسم المسؤولية بينهما، ساهم في تعزيز قدرات السلطنة في التصدي لانتشار جائحة كورونا والاستفادة القصوى من الإمكانيات الضخمة المتوفرة لدى الخدمات الهندسية بالقوات المسلحة بالرغم من ظهور بعض التقاطعات في المجالات الصحية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.
4. يمكن للقوات المسلحة أن تساهم بشكل كبير في دعم الجهود الحكومية في أوقات انتشار الأوبئة والكوارث لما تتمتع به من مزايا أساسية لا تتمتع بها أي مؤسسة أخرى، مثل: التنظيم الدقيق وامتلاك القوة المتمثلة في الأسلحة والمعدات العسكرية الموضوعة تحت تصرفها وفقاً للقوانين والتي يمكن الاستفادة منها، لذلك فإن تحديد دور الجيش في الأزمات والكوارث يقلل من المخاوف التي تثار على الحريات المدنية.

5. مشاركة الجيش في التصدي لجائحة كورونا يساهم في زيادة تراكم الخبرة وتعزيز الاستفادة مستقبلاً في التصدي للطوارئ والأزمات.

6. اتساع نطاق الأزمات وتعرض المنطقة للكوراث يستدعي تدخل الجيوش كضرورة استراتيجية لما تتمتع به من قدرات وإمكانيات نوعية، تشمل الأجهزة والمعدات ذات الكفاءة العالية بالإضافة إلى القدرات البشرية في مختلف الأسلحة والتي تحظى بتدريبات نوعية بشكل مستمر مما يؤهلها للعمل في كل الظروف وفي بيئة عمل ضاغطة، فضلاً عمَّا تمتلكه الجيوش من خدمات طبية متميزة ما يمكنها من العمل بكفاءة خلال الأزمات والكوارث التي تحتاج إلى جهودٍ فورية ونوعية.

1.6 النتائج التطبيقية المتوقعة من البحث، والجهات التي يمكن أن تستفيد منها:

- وضع إطار تنظيمي لتنظيم مساهمة الجيش من أجل ترشيد الإنفاق وتعزيز الكفاءة في التصدي وإدارة الأزمات والكوارث كي تستطيع الجهات المعنية بالاستجابة مثل وزارة الصحة والداخلية وقطاع الإيواء والإغاثة وغيرها من المؤسسات الحكومية التي تكلف بمهام إدارة الأزمة أن تستفيد منه.

- وضع مقترحات لتنظيم دور الجيش في الأزمات والكوارث من أجل تعظيم الاستفادة من الإمكانيات الفنية والهندسية واللوازمية المتوفرة لدى المؤسسة العسكرية، وتجنب حدوث تقاطعات في المهام بين المؤسسات المدنية والعسكرية عند الاستجابة لهذه الكوارث.

1.7 صعوبات البحث:

واجه الباحث عدداً من الصعوبات خلال مراحل إعداد هذا البحث منها:

1. قلة المراجع والدراسات السابقة التي يمكن للباحث الاعتماد عليها في إعداد بحثه، الأمر الذي استغرق من الباحث وقتاً طويلاً للسعي من أجل إيجاد هذه المعلومات والمصادر المرتبطة بموضوع البحث.

2. صعوبة الحصول على معلومات دقيقة فيما يتعلق بطبيعة ودور المؤسسة العسكرية نظراً لصعوبة الإفصاح عن خطط انتشار القوات المسلحة والتجهيزات المتوفرة في مجال مكافحة الحروب الجرثومية والبيلوجية وغيرها من المعلومات ذات الحساسية بالنسبة للأمن القومي، وتحفّظ بعض الدول في نشر هذه المعلومات في وسائل الإعلام المختلفة.

1.8 الإطار المفاهيمي للدراسة:

- **مفهوم العلاقات المدنية العسكرية:**

تتعدد وتتنوع المفاهيم والمصطلحات ذات الدلالة بالعلاقات المدنية العسكرية بتعدد وجهات النظر وتنوع الأطروحات الفكرية لطبيعة العلاقة المدنية العسكرية، والتي تعني على نطاقٍ واسع التفاعل بين القوات المسلحة للدولة كمؤسسة والقطاعات الأخرى في المجتمع.

إن تعدد وجهات النظر المحددة للمدلول المفاهيمي للعلاقات المدنية العسكرية قد خلق ما أسماه "بيتر فيفر"Peter Feaver" الإشكالية المدنية العسكرية The Civil Military" "Problematique، بحيث لا توجد نظرية "عامة" أو "حقل موحد" يشرح بنجاح الأنماط المختلفة لهذه العلاقات، والتي تقع في قلب نظريات سلوك الدول والجماعات على المستويين الدولي والمحلي. (Mackubin, 2017) وكمجال للدراسة، تُعنى العلاقات المدنية – العسكرية بدراسة العلاقة بين الجيش والسلطات المدنية، أو بمعنى أوسع بين الجيش والمجتمع ككل. كما إن العلاقات المدنية العسكرية هي أحد جوانب سياسة الأمن القومي، والهدف من سياسة الأمن القومي هو تعزيز سلامة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد ضد التهديدات الناشئة عن الدول المستقلة الأخرى، والعلاقات المدنية العسكرية هي المكون المؤسسي الرئيسي للسياسة الأمنية العسكرية. (مصباح، 2018)

الباحثة "ليمان باساك آري" أكدت في دراسة لها عن "العلاقات المدنية العسكرية في تركيا" والتي أعدَّتها في قسم العلوم السياسية –جامعة تكساس، أن العلاقات المدنية العسكرية هي: "التحدي الأقوى في معادلة الصراع المستمر بين المدنيين والعسكريين لتحديد من له اليد العليا في التعامل مع القضايا الخلافية"، أما "صامويل هنتغتون" فيرى في العلاقات المدنية العسكرية "تعارضاً بين المدنيين والعسكريين كجماعتين منظمتين لهما مصالح متنافسة" (أحمد، 2015). وتعرفها الباحثة "سوزان نايلسون": "كل الإجراءات والقرارات والسياسات التي تجعل القيادة العسكرية الأمنية تعمل تحت إمرة القيادة السياسية المدنية، وتقوم بأداء دور الدعم والتعزيز لوظائف القيادة المدنية في إدارة البلاد محلياً وخارجياً، والحفاظ على الاستقرار السياسي". (مصباح، 2018)

- **مفهوم الجائحة:**

يأتي مفهوم **الجائحة** "**Pandemic**" ليحتل أهميةً كبيرة في سياق الدراسات الأكاديمية التي تتناول انتشار فايروس كورونا حيث تعد هذه الدراسة إحداها، إذ يشير مفهوم الجائحة إلى انتشار وباء أو أمراض معدية بين البشر في عدد من البلدان في العالم في الوقت نفسه، أما المرض المستوطن المستقر من حيث عدد الأشخاص الذين يصابون به لا يعتبر جائحة. (Porta، 2008). أما الباحث (جمال نازي) يعرفها بأنها: "تحول مرض ما من وبائي "epidemic" إلى مرحلة "جائحي" pandemic، عندما ينتشر عبر الحدود الدولية ويصيب أعدادًا كبيرة من الأشخاص بسبب طبيعته السريعة المعدية، ويمكن أن ينتشر من منطقة صغيرة إلى مناطق جغرافية كبيرة تغطي قارات متعددة أو العالم بأسره" (نازي، 2020). في حين تُعرفها منظمة الصحة العالمية بأنه "انتشار مرض بشكل سريع في مكان محدد"، أما الوباء العالمي أو ما يسمى (الجائحة) فهو "انتشار الوباء بشكل سريع حول العالم". ويجب أن يكون المرض معدياً لتحقيق شروط وصفه بالوباء، فانتشار النوبات القلبية مثلاً لا يعد وباءً كما إن وصف الوباء لا يعني بالضرورة أن المرض فتاك أو سيوقع الكثير من الضحايا. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية: يُعتبر المرض "جائحاً" أيضاً عندما يكون جديدًا بالنسبة للجهاز المناعي للإنسان، وفي مثل هذه الحالات، لا يمتلك الجهاز المناعي أجسامًا مضادة محددة تكون مطلوبة لمحاربة تلك الكائنات الحية الدقيقة الجديدة، ونتيجةً لذلك يصاب الشخص بمجرد اتصاله بالعوامل المسببة للمرض. ونظراً لطبيعة المرض المعدية، تنتشر العدوى إلى الأفراد الآخرين بوتيرة سريعة، وعادة من خلال سوائل الجسم الملوثة للشخص المصاب التي تنتقل في شكل قطرات أو رذاذ نتيجة للسعال أو الدم أو المخاط أو اللعاب. (منظمة الصحة العالمية، 2020)

- **مفهوم الطوارئ:**

يوجد تفسيرات كثيرة وبشكلٍ كبير لمفهوم **الطوارئ**، ومع ذلك يمكننا تسليط الضوء على التعريف الأكثر شيوعًا الذي تستخدمه المصادر المختلفة في الغالب، والذي ينص على أن حالة الطوارئ هي حالة سائدة في منطقة معينة، والتي تتشكل بسبب ظواهر خطيرة. (خليل، 2018) وتوصف هذه الظواهر الخطيرة كقاعدةٍ عامة بالكوارث الطبيعية أو الحوادث من صنع الإنسان أو الحوادث الكيميائية أو غيرها من أشكال الكوارث، جميعها تنطوي بالضرورة على خطر يهدد حياة الإنسان أو صحته، وتدمير مختلف القيم المادية أو الموارد، إلخ.

تعرف كلية القانون بجامعة كورنيل الأمريكية حالة الطوارئ بأنها: عبارة عن إعلان من الحكومة يقوم على إيقاف السلطة القضائية للدولة، وتتوقف على أثرها الحياة الاجتماعية والسياسية، بسبب بعض الأزمات التي تمر بها الدولة إضافةً إلى تعليقها الحقوق المدنية العادية والطلب من المواطنين القيام بإجراءٍ محدد كما يمكن تغيير العمليات الحكومية، وتستمر فترة حالة الطوارئ حتى يقرر الحاكم أنه لا حاجة إليها بعد. أما الأزمة التي تمر بها البلاد أثناء حالة الطوراىء فتكون عبارةً عن حدثٍ غير عادي نتيجة كوارث طبيعية أو أسباب غير طبيعية، وتتعرض على أثرها صحة وسلامة وموارد السكان إلى الخطر وتكون على نطاقٍ واسع وبحالةٍ غير اعتيادية مما يصعب الأمر على الحكومة في اتخاذ الإجراءات الاعتيادية. (legal information institute, 2018)

يشمل المفهوم أعلاه أنواعًا معينة من حالات الطوارئ تنقسم إلى أربع مجموعات رئيسية:

1. **حالات الطوارئ من صنع الإنسان:** تشمل الحوادث التي يعتقد أنها من صنع الإنسان كحوادث المرور أو الانفجارات أو تهديد الانفجارات أو أنواع معينة من الحرائق أو إطلاق أو التهديد بإطلاق مواد كيميائية سامة أو مواد مشعة أو بيولوجية مختلفة أو تدمير المباني، وهذا يشمل أيضاً الحوادث والكوارث التي وقعت على الشبكات الهندسية، والتهديد

بالحوادث أو الكوارث المباشرة على السدود وغيرها من مرافق المياه، إلخ. وبالتالي فإن أنواع حالات الطوارئ ذات الطبيعة التكنولوجية عديدة للغاية وشاملة.

2. **حالات الطوارئ العسكرية:** تتميز هذه المجموعة بتدابير واسعة النطاق لتدمير أو إصابة مناطق معينة، ويحتل استخدام أسلحة الدمار الشامل مكان الصدارة في هذه المجموعة، كما تشمل هذه المجموعة الانفجارات الدينية والاجتماعية والسياسية والاضطرابات والإرهاب ومواجهة الدولة وأكثر من ذلك بكثير.

3. **الطوارئ الاجتماعية والسياسية:** يمكن وصف جميع أنواع حالات الطوارئ في هذه المجموعة بأنها غير دستورية وإرهابية، ومن الأمثلة عليها: الاختطاف، أخذ مجموعة من الأشخاص كرهائن، الاتجار غير المشروع بالأسلحة، إلخ. وتوصف هذه المجموعة بأنها ظواهر خطيرة ناشئة عن الصراعات الاجتماعية والسياسية.

4. **حالات الطوارئ الطبيعية:** هنالك العديد من أنواع المواقف المختلفة المضمنة في هذه المجموعة، إلا أن جميعها تؤدي كقاعدة عامة إلى مرض بشري أو أضرار جسيمة للكائنات البيولوجية، وما إلى ذلك. وحالة الطوارئ الطبيعية هي حالة في منطقة معينة تعتبر خطرة نظراً لوجود مصدر يمكن أن يتسبب في ضرر للبيئة الطبيعية والسكان والثقافة المادية. **(سعيد، 2018)**

- **مفهوم الإغاثة:**

يلعب مفهوم **الإغاثة/الاستجابة للحالات الطارئة** دوراً كبيراً في العلاقات المدنية العسكرية ضمن الأدوار غير التقليدية للجيش في الحياة المدنية. **و**بحسب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر فإن الإغاثة في حالات الكوارث تعني: توفير المساعدة أو التدخل أثناء حالة من حالات الكوارث أو الطوارئ أو بعدها مباشرة تلبيةً لحفظ الحياة واحتياجات الكفاف الأساسية للسكان المتضررين، وقد يتم ذلك بشكلٍ فوري أو في الأجل القصير أو لمدةٍ طويلة. (الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2007) أما برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة فيعرفها: "تقديم المساعدات العاجلة في المواقف الطارئة التي يوجد فيها دليل واضح على وقوع حدث ما أو سلسلة أحداث تسببت في معاناة إنسانية أو تهديدات وشيكة للحياة أو سبل العيش، والتي لا تتوافر فيها للحكومة المعنية وسائل معالجة تلك المواقف؛ ويكون الحدث أو سلسلة الأحداث أمراً غير طبيعياً ينتج عنه خلل في حياة أحد المجتمعات بشكل استثنائي" (برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، 2020)

- **مفهوم الجيش:**

تطور مفهوم **الجيش** على مر العصور، حيث ساهمت التغييرات الاجتماعية والسياسية للدول في تغيير ترتيب وتكوين الجيش، حيث أصبح يُعرف بكونه مجموعة من الأفراد المدرّبين بشكلٍ جيد للمعارك الحربية، وهو مجموعة قادرة على اتخاذ إجراءات وقرارات مستقلة ومحافظة على القيادة العامة، وهو القوة العسكرية المقاتلة التي تتبع لبلد معين وتمتلك تدريبات ومعدّات قتالية. أما الباحث عبده سالم فقد عرَّف الجيش في الدولة المدنية الديمقراطية بأنه مؤسسة سيادية كغيرها من المؤسسات السيادية المتعددة التي نص عليها الدستور كالبرلمان والقضاء ورئاسة الدولة...، وهي المؤسسة التي تتمتع بالاستقلال والحياد التام تجاه النظام السياسي القائم. (سالم،

2012). لذلك فإن الجيش أو القوات المسلحة تأتي ضمن أفرع القوات المسلحة الأخرى البحرية والجوية والدفاع الجوي ومشاة البحرية والمكلفة بالمحافظة على الاستقلال والسيادة، وصون كيان الدولة وأمنها واستقرارها والدفاع عنها ضد كل عدوان.

- **مفهوم الأمن القومي:**

يعبر مفهوم **الأمن القومي** ليعبر جملة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة وسلامة أركانها ومقومات استمرارها واستقرارها وتلبية احتياجاتها وضمان قيمها ومصالحها الحيوية وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخلياً وخارجياً مع مراعاة المتغيرات البيئية الداخلية والإقليمية والدولية. (بلقزيز، 1989) ويشير الباحث علاء عبد الحفيظ إلى أنه وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة (Nation – State)، وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي". (عبدالحفيظ، 2020) ونشأت تبعاً لذلك مؤسسات أكاديمية مهتمة بمسائل الأمن القومي: مصادره، مقوماته، إجراءات ضمان حمايته، من معاهد ومراكز بحث تنتمي إلى جامعات ومؤسسات علمية وإعلامية ومجلات متخصصة وإدارات مؤسساتية مرتبطة بالقرار السياسي الرسمي. ويشكل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأول والأمثل لهذه المؤسسات، حيث جسَّد هذا المجلس التعريف الذي طرحه والتر ليبمان عن الأمن القومي بأنه: "قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية

بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب" (الصاوي، 1993)

- **مفهوم الأمن الصحي:**

إن مفهوم **الأمن الصحي** والذي تُعرفه منظمة الصحة العالمية بأنه يشمل أنشطة وإجراءات عبر الحدود السيادية تخفف من حوادث الصحة العامة، لتأمين صحة السكان. ويعد الأمن الصحي نموذجًا متطورًا في مجالات العلاقات الدولية ودراسات الأمن، كما يرى أنصار الأمن الصحي أن على جميع الدول أن تتحمل مسؤولية حماية الصحة ورفاهية سكانها. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية يشمل الأمن الصحي: "الأنشطة المطلوبة لتقليل خطر حوادث الصحة العامة الحادة وتأثيرها الذي يعرض الصحة الجماعية للسكان الذين يقطنون المناطق الجغرافية والحدود الدولية للخطر" (منظمة الصحة العالمية، 2020) وتتحمل الحكومات على مستوى العالم مسؤولية حماية الصحة لسكانها، وقد تطور مفهوم الأمن الصحي بسبب وجود شعور معين بالقلق والخوف المحيط بالأمراض المعدية، ويرجع ذلك جزئياً إلى السرعة التي يمكن أن يتفشى خلالها الوباء في العالم، أو ربما أسوأ من ذلك نتيجة لهجوم بأسلحة بيولوجية مما يحتم علينا الاستعداد لمعالجة القضايا الصحية من منظار الأمن القومي وتبني نهج مناسب للتعامل مع مسببات الأمراض.

الفصل 2: الإطار النظري والمسح الأدبي

إن الحديث عن موضوع الأدوار الغير تقليدية للمؤسسة العسكرية وأثرها في مساندة جهود المؤسسات الحكومية المدنية الأخرى لمواجهة تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) يقتضي بنا افراد مدخل نتحدث فيه عن الجانب المفاهيمي والنظري لدراسة هذا الموضوع انطلاقاً من أهم المفاهيم التي تعرضت لمسألة العلاقات المدنية العسكرية والأدوار الغير تقليدية للجيش.

تشير الكاتبة آية إبراهيم عطاالله في بحثها المعنون بـ "العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002-2013)" ونشر على موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية على شبكة الإنترنت أن موضوع العلاقات المدنية- العسكرية موضوع نقاش كلاسيكي في العلوم السياسية، فتحديد طبيعة هذه العلاقة هو أمر صعب لأنه يتعلق بنظام تتفاعل فيه مجموعة من العناصر، كما أنها تعد علاقة متغيرة وغير ثابتة وتتخذ أشكالاً مختلفة من بلدٍ إلى بلد مما جعلها تحظى بقدرٍ عالٍ من التمحيص والتدقيق من قبل الباحثين المختصين في هذا المجال وتأويلها في أطرٍ مختلفة ومتعددة، كما إن جميع التحليلات الفكرية في هذا المجال تستند إلى أن العسكريين يشكلون تهديداً مستمراً ومنتظماً على النخبة السياسية. حيث نجد أفلاطون من بين أهم المنتمين لهذا التوجه الذي اعتبر في كتابه الشهير "الجمهورية" أن "الجنود يعيشون بمعزلٍ عن المجتمع بهدف عدم التردد في فرض إرادة النخبة على الأغلبية" (عطاالله، 2015) أي أن نظرية العلاقات المدنية العسكرية قد حظيت ولا تزال بالكثير من البحث والدراسة في إطار العلوم السياسية ولا يمكن الخروج بنموذجٍ مثالي موحد يمكن تطبيقه

على كافة الحالات، وإنما يمكن تفسيرها وتطبيقها بطرقٍ وأساليبٍ معينة وفقاً للنظام والأوضاع السياسية التي تعيشها الدول.

2.1 مفهوم العلاقات المدنية العسكرية

يشير مصطلح العلاقات المدنية العسكرية إلى علاقة المؤسسة العسكرية مع السلطة المدنية، ويعتقد البعض أن هذه العلاقة متعارضة دائماً وتشبه تلك العلاقة بين العمال والإدارة أو بين السلطة التنفيذية والتشريعية، حيث تكون هناك جماعتان منظمتان محددتان لكلٍ منهما مصالح تناضل من أجلها وتساوم عليها مع الطرف الآخر، وأن لكل جماعةٍ نمط عمل تضطلع به. فالمهمة الموكلة إلى العسكريين هي الدفاع عن الوطن وحماية الحدود من المعتديين والتوسعيين والحفاظ على الأمن والتراث والمقدسات، أما مهمة المدنيين فهم مسؤولون عن قضايا الإنتاج والتنمية والتطوير وإدارة شؤون البلاد وتنظيم العلاقات السياسية بين بلدهم والبلدان الأخرى، علماً بأن العسكريين ينفذون أوامر وتوجيهات الساسة والحكام الذين غالباً ما ينحدرون من أصولٍ مدنية، وإذا لم ينفذ العسكريون أوامر وتوجيهات الساسة والحكام فإنهم يتعرضون للحساب الشديد الذي قد ينهي دورهم في القوات المسلحة. (عميره، 2019)

ولا تزال **النظرية الأمريكية التقليدية** في دراسة العلاقات المدنية – العسكرية التي أوردها "صامويل هانتنجتون" في مؤلفه بعنوان "the soldier and the state" الذي صدر عام 1958، أساس لكثير من التحليلات السياسية المعاصرة حيث اعتمد في تعريفه على أربعة أبعادٍ رئيسية:

1. إن العسكريين والمدنيين يشكلون جماعتين مختلفتين، وأن هناك تمايزات فرعية داخل كلٍ منهما.

2. إن العلاقات المدنية – العسكرية يغلب عليها جانب الصراع.

3. إن النمط الأمثل للعلاقات المدنية – العسكرية يقوم على إحداث توازن بين الدور المدني والعسكري في ظل وجود سيطرة مدنية.

4. إن التحول في العلاقات المدنية العسكرية عبر الوقت، واتخاذها أنماطاً مختلفة يرتبط بدرجة فعالية السيطرة المدنية. (عبدربه، 2015)

من خلال التعريف الذي أورده "صامويل هانتنجتون" يجب أن تقوم علاقة المؤسسة العسكرية على الخضوع للسلطة السياسية المدنية، مع إحداث نوعٍ من التوازن بين الدور المدني والعسكري، والذي يتعلق في الغالب بالمسائل الأمنية. كما يرى "هانتجتون" إن إضفاء الطابع المهني على المؤسسة العسكرية الحديثة وإنشاء قوة عملياتية قادرة على الانخراط بفاعلية في الحرب على وجه التحديد، بالإضافة إلى التحديث العسكري والذي يشمل التعليم والإجراءات المتبعة في تدريب وتعيين الجنود المحترفين سوف تساهم في إبقاء الجيش في الثكنات بعيداً عن السياسية، وفي إطار هذه الرؤية يؤكد "صامويل هانتنجتون" أن الجيش المحترف يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها:

- الخبرة: حيث يعمل الجندي في إطار منظمة وظيفتها الأساسية هي إدارة العنف، كما أنه خبير في مجال معرفي محدد، ويحوز على مهارات معينة في هذا المجال بعد فترة كافية من التعليم والخبرة التي تنطوي على خلفية ثقافية عامة إلى جانب معرفة متخصصة يتلقاها في إطار المنظمة العسكرية.

- المسؤولية الاجتماعية: فالجندي المحترف يقوم بدور هام لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الحماية والأمن.
- التضامن الجماعي الداخلي: ويرتبط ذلك بوعي الجماعة وشعورهم بالتضامن الناجم عن إحساسهم بالتفرد المهني، وذلك نظراً لما يتسمون به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكريين عن أنفسهم وحدود دورهم، وبالرغم من أن نمط الجيش المحترف ظهر في دولٍ غير صناعية مثل: روسيا قبل عام 1848، إلا أن ذلك لا ينفي أن الاحتراف العسكري يمثل ظاهرة حديثة ترسخت في النظم الغربية الديمقراطية.

يقترح "صامويل هنتغتون" في نظريته أن السيطرة المدنية على العسكريين تتحقق عن طريق أسلوبين:

أولاً: سيطرة مدنية ذاتية. والتي تشمل رقابة ذاتية من خلال رفض أي وجود لسلطة متغلغلة داخل المدنيين.

ثانياً: سيطرة مدنية موضوعية. ويلخص ملامح السيطرة المدنية الموضوعية على النحو التالي:

1. مستوى عالٍ من الاحتراف العسكري والاعتراف من قبل الضباط العسكريين لحدود اختصاصها المهني.
2. التبعية الفعالة من الجيش للقيادة السياسية المدنية التي تتخذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجية والعسكرية.
3. احترام القيادة المدنية لاستقلالية الجيش.

من خلال هذه السيطرة حسب "هانتنجتون" فإنها توفر وسيلة لإضعاف الجيش سياسياً، وفي الوقت نفسه تسمح له أن يكون قوة عسكرية وبالتالي ضمان السيطرة المدنية والفعالية العسكرية على حدٍ سواء. (إبراهيم، 2006)

2.2 تنظيم العلاقات المدنية العسكرية ودوره في تعزيز القدرات في التصدي للأزمات والكوارث

وصفت العلاقات المدنية العسكرية في دراسات مختلفة بالعلاقة بين المجتمع المدني والجيش الذي تأسس لحمايته، ويمكن إرجاع تاريخ العلاقات العسكرية المدنية إلى كتابات صن تزو وكارل فون كلاوزفيتز، الذين جادلوا بأن المنظمات العسكرية هي في الأساس خدمٌ للدولة. (عطاالله، 2015) ولكن مع مرور الوقت، كان هناك اتفاق واسع الانتشار على أن الجيش والمجتمع المدني عالمان مختلفان اختلافًا جوهريًا عن بعضهما البعض، إلا أنه يمكن أن يجتمعان في هيكلٍ تنظيميٍ محدد، مؤقت أو دائم، معدٌ ومنسق مسبقاً ويعملان جنباً إلى جنب من أجل الاستجابة للكوارث والأزمات الطبيعية التي قد تواجه الدولة دون أن تتعرض الأهداف المجتمعية والديمقراطية للخطر.

أما الباحث "فؤاد الآغا " في كتابه المعنون بـ "علم الاجتماع العسكري" فيعرف العلاقة المدنية العسكرية على أنها: "علاقة القادة العسكريين بالحكومة في المجالات القانونية والإدارية

والسياسية " كما عرَّفها أيضاً أنها: "آثار التعاون بين الأفراد العسكريين والمدنيين في تنفيذ السياسة العامة للدولة" (الآغا، 2007) وقد تتسم هذه العلاقات بالصراع بعد محاولات يقوم بها العسكريون لممارسة تأثيرٍ أكبر على كل مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع وذلك بفعل سيادة الحالة العسكرية في المجتمع.

كما قد ينشأ توتر أو صراع متبادل بين المدنيين والعسكريين في إدارة شؤون الدولة ومسألة اتخاذ القرارات السياسية الحيوية، ويتولد هذا التوتر من إحساس كل طرفٍ بأن مسألة الحكم وإدارة الدولة هي مسؤوليته: إذ يرى القادة المدنيون أن تلك مهام مدنية تقع على عاتق النخب المدنية، بينما يعتقد العسكريون أنهم الأحق بهذه المسؤولية وهم الذين بيدهم قوة السلاح والمدافعون عن تراب الوطن بالنفس والنفيس. وبناءً عليه يمكننا القول بأن العلاقة المدنية العسكرية في أصلها علاقة صراع على السلطة والنفوذ والصلاحيات داخل الدولة ولكن يمكن لهذه العلاقة أن تكون علاقة تعاون من خلال تبني **نظرية المسؤولية التشاركية** التي أتى بها "دوجلاس بلايد" بحيث تخضع المؤسسة العسكرية للإشراف العام من قبل السلطة المدنية الديمقراطية التي تمثل الشعب مع ضمان احترام الوظيفة المهنية التي يقوم بها الجيش وأن يكون لها استقلالها التام فيما يتصل بلوائحها الداخلية المنظِّمة لشؤون العمل العسكري داخل المؤسسة وعدم التدخل في ذلك.

ويقول الباحث الدكتور أحمد حمودة حامد في مقالٍ بعنوان "العلاقات المدنية العسكرية: طبيعة المهنية العسكرية" إنه من الضروري وضع العلاقات المدنية–العسكرية في إطارها الصحيح حسب المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها لتحقيق الأهداف الوطنية العليا المتمثلة في الحفاظ على تراب الوطن وأمنه واستقراره وعزته وصون الحريات العامة التي هي جوهر كرامة الإنسان. وعليه يبقى من الضروري بل الواجب، تطوير الوعي المهني في سلك الضباط حتى يتماشى مع

هذه الأهداف الأساسية في قبول مبدأ خضوع المؤسسة العسكرية للقرار المدني" (حامد، 2012) وتتمثل أهداف وضع العلاقات المدنية–العسكرية في ضرورات تأمين النظام الديمقراطي والمحافظة عليه وعدم تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، والاهتمام بأن تلتزم المؤسسة العسكرية بمهنيتها الاحترافية والنأي بها عن السياسة والانقلابات العسكرية، وضمان حيادتها كمؤسسة قومية وعدم تسييسها، ووجوب ابتعاد السياسيين عن السعي لتسييس المؤسسة العسكرية وعدم الزج بها في أتون صراعاتهم الحزبية" (حامد، 2012)

كما يذكر الباحث د. إبراهيم اسعيدي في دراسة بعنوان "مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية – العسكرية": أن وباء كورونا قد شكل مرحلة تجديدٍ في التفكير الاستراتيجي بشأن العلاقات المدنية – العسكرية، تجسدت في تأكيد محدودية الطرح المعرفي للنظرية التقليدية التي تقوم على أساس الفصل بين السلطتين العسكرية والمدنية، كما عززت أهمية اقتسام المسؤولية بين العسكريين والمدنيين وتصاعد الأدوار غير العسكرية للجيوش في التعامل مع التهديدات الأمنية المعاصرة. (اسعيدي، 2020) ويضيف أن الجيش يقوم بدور محوري وحاسم في الدفاع البيولوجي نظراً لقدرته على التعبئة بسرعة –خاصة فيما يتعلق باللوجستيات والنقل– وما يمتلكه من معدات ومنشآت وخبرات. ولهذا يعدُّ التنسيق العسكري–المدني أحد المتطلبات الأساسية، لكنه لا يخلو من غموض وتداخل في الصلاحيات مما يستدعي وضع قواعد ومحددات لتقنين العلاقة بين ما هو تقليدي وغير تقليدي، وبناءً عليه تقترح هذه الدراسة أربعة ضوابط للوظائف غير التقليدية للجيوش وهي: الإشراف المدني، الإطار القانوني والدستوري، المدة الزمنية، والقيمة المضافة.

من هذا المنطلق يمكننا القول بأنه نظراً لضخامة بعض الكوارث والأزمات وصعوبة السيطرة عليها من قبل الجهات المدنية بمفردها، هناك أهمية كبرى لتضافر جهود هذه الجهات مع

القوات المسلحة، والعمل على إزالة الحدود الفاصلة بينهما من أجل مواجهة هذه الكوارث، حيث تستخدم القوات المسلحة آلية عملها المناسبة والضرورية بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية في الدولة وفقاً لخطة معدة مسبقاً يجري التنسيق والتفاهم وعمل التجارب على تنفيذها من أجل ضمان فعالية وانسجام كافة الأجهزة المشاركة.

3.2 النظريات الحديثة في دراسة العلاقات المدنية العسكرية

بعد امتداد موجه التحول نحو الديمقراطية لتشمل دول شرق أوروبا والعديد من دول العالم الثالث، تعرضت النظرية التقليدية في دراسة العلاقات المدنية العسكرية إلى العديد من الانتقادات، وثار الحديث حول إمكانية طرح نظرية موحدة تصلح للنظم السياسية على اختلافها، سواء كانت نظم ديمقراطية أو بدأت عملية التحول الديمقراطي أو في طريقها للتحول نحو الديمقراطية، وفي هذا الإطار ظهرت **نظريتا التوافق ونظرية المسؤولية التشاركية** باعتبارها طرح نظري حديث يتجاوز الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية فى دراسة العلاقات المدنية العسكرية والتي تتمثل في:

1. أن النظرية السائدة في تحليل العلاقات المدنية العسكرية قد ارتبطت نظرياً وتاريخياً بالحالة الأمريكية.

2. عدم وجود اتفاق على المقصود بكلمة "الاحتراف" فهي قد تشير إلى درجة تركيز العسكريين على أداء مهامهم العسكرية، كما قد تشير إلى درجة كفاءة العسكريين في أداء مهامهم العسكرية.

3. لا يمكن وضع العسكريين في جانب، وبقية مفردات النظام السياسي مثل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة بمؤسساتها في جانب آخر.

انطلاقاً من هذه الانتقادات حاول بعض الباحثين طرح نظريات بديلة للنظرية المعاصرة التقليدية، وفي هذا الإطار سنعرض نظريتين رئيسيتين هما: **نظرية التوافق ونظرية المسؤولية التشاركية.**

1. **نظرية التوافق (Concordance Theory):** طرحت ريبيكاشيف هذه النظرية بهدف التأكيد على الفصل بين العسكريين والمدنيين، وتقدم هذه النظرية عدة إفتراضات وهي كما يلي:

- التأكيد على أهمية الحوار واقتسام القيم والأهداف بين العسكريين والنخب السياسية والمجتمع.
- التأكيد على أن المؤسسات والمتغيرات الثقافية هي التي تمنع أو تعظم احتمالات التدخل العسكري.
- كلما زاد التوافق بين العسكريين والنخبة السياسية والمجتمع تراجعت احتمالات التدخل. (عبدالرحمن، 2016)

تؤكد هذه النظرية على أهمية التعاون بين العسكريين والمؤسسات السياسية والمجتمع ككل، كما ترى أن العسكريين والقيادة السياسية والمواطنين هم شركاء، وتعتمد هذه النظرية على ثلاثة مستويات رئيسية للتحليل وهم: العسكريون، القيادة السياسية، المواطنون. وقد حددت النظرية عدة معايير كأساس للتوافق بين العسكريين والمدنيين، وتتمثل هذه المعايير في التكوين

الاجتماعي للضباط، وعملية صنع القرارات السياسية، وطرق التجنيد ونمط المؤسسة العسكرية. (إبراهيم، 2006)

2. نظرية المسؤولية التشاركية (Shared Responsibility):

ظهرت هذه النظرية في إطار توجه البحث عن نظريةٍ بديلة لدراسة العلاقات المدنية العسكرية، حيث أن النظرية المعاصرة في دراسة العلاقات المدنية العسكرية غير قادرة على تحقيق السيطرة على العسكريين بواسطة المدنيين، وقد طرح هذه النظرية باحث يدعى "دوجلاس ل. بلاند"، وترتكز هذه النظرية على أساس أن للعسكريين دورهم في مجالات الدفاع بشكل أساسي إلى جانب دورهم في حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة. (Bland, 1999)

تقوم نظرية المسؤولية التشاركية على افتراضين أساسيين هما:

- أن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت، وهي مستمرة من خلال اقتسام السلطة إذ إن لكلٍ من المدنيين والعسكريين مسؤولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولايكون هناك تداخل بين المسؤوليات.
- هناك مصدر واحد لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، والسيطرة المدنية هنا عملية متغيرة وديناميكية تتغير وفقاً للأفكار والقيم والظروف المحيطة والقضايا والمسئوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب.

ويرى "دوجلاس بلاند" عدم وجود تعارض بين اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنية، حيث أن اقتسام السلطة بين العسكريين والمدنيين يرجع إلى كونهما يتشاركان في اتخاذ القرارات في قضايا مشتركة، مثل:

- القضايا الاستراتيجية: تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بآليات الدفاع وقدراتها.
- القضايا التنظيمية: تتعلق بالقوات المسلحة والمجتمع.
- القضايا العملية: تتعلق باستخدام القوات المسلحة. (Bland, 1999)

وفقاً لهذه النظرية فإن مفتاح السيطرة المدنية على الجيش هو آلية المساءلة الفعالة التي تمكن السلطة المدنية من إخضاع ضباط الجيش للحساب، لأن المحاسبة هي الآلية الرئيسية التي تمكن من تحقيق سيطرة حقيقية على القرارات والسلوكيات الخاصة بالفاعلين السياسيين والمسؤولين العسكريين الذين يتولون السلطة سواء في الحكومة أو في القوات المسلحة، كما أن المحاسبة هي التي تضمن عدم إساءة استخدام السلطات من جانب الأفراد أو الجماعات داخل النظام السياسي. (Weinraub, 2009).

كما يؤكد "دوجلاس بلاند" أنه في ظل نظرية المسؤولية التشاركية بين العسكريين والمدنيين سوف يظل هناك أربع مشكلات رئيسية تواجه العلاقات المدنية – العسكرية وهي:

أولاً: مشكلة البريتورية [1] ففي الدول الديمقراطية والدول حديثة التحول نحو الديمقراطية لابد من أخذ هذه المشكلة في الاعتبار، فهي أحد أهم المشكلات التي تواجه العلاقات المدنية العسكرية، مما يعني ضرورة الحد من قوة العسكريين في النظم الديمقراطية.

---

[1] يستخدم مصطلح البريتورية Praetoriamism عادةً عندما نحتاج وصف استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من قبل الطبقة العسكرية لممارسة دور سياسي مستقل داخل مجتمع معين، ويتميز هذا النوع بضعف المؤسسات السياسية داخل الدولة وغياب الشرعية سواء على مستوى القيادة السياسية أو النظام السياسي ككل، وهو الأمر الذي يدفع العسكريون إلى الإحساس بالتفرد من حيث قوة المؤسسة التي ينتمون إليها أو درجة النظامية التي يتعاملون من خلالها أو إحساسهم في ظل هذا النظام بالامتياز على غيرهم من المؤسسات المدنية، وقيامهم بدور بطولي وهو حماية الدولة، الأمر الذي يدفعهم إلى التدخل

ثانياً: مشكلة الحفاظ على قوة عسكرية جيدة التنظيم والإعداد دون أن يمثل ذلك تهديداً للمجتمع والقيم الليبرالية.

ثالثاً: المشكلة التي غالباً ما يتم تجاهلها، وهي حماية القوات المسلحة من السياسيين الذين يمكن أن يستخدموا سلطاتهم لزيادة مصادر قوتهم.

رابعاً: معضلة العلاقة بين الخبير والوزير، حيث أن السلطات المدنية ينقصها المعرفة والخبرة في المسائل العسكرية، فكيف لها أن تسيطر على المؤسسة العسكرية وأن تلزمها بطاعة ما يُتخَذ من قراراتٍ لا تشارك في تشكيلها.

إن الافتراضات التي تقوم عليها نظرية التوافق ونظرية المسؤولية التشاركية تنطبق على الدول الديموقراطية والدول حديثة التحول نحو الديموقراطية، حيث يكون للعسكريين دورهم في صنع القرارات المتعلقة بالقضايا الدفاعية وكيفية استخدام وتوظيف القوات المسلحة في ظل السيطرة المدنية، كما أن هذه النظرية تعكس الأبعاد الثقافية والتاريخية والجذور الاجتماعية للعلاقات المدنية العسكرية مما يساعد في التحليل. (إبراهيم، 2006)

إذن يمكن القول إن العلاقات المدنية العسكرية هي العلاقات بين الفواعل السياسية المدنية والمؤسسة العسكرية، وتتمحور هذه العلاقات في سلطة اتخاذ القرارات في المجالين المدني والعسكري، وتتفاوت هذه العلاقات من دولة إلى أخرى، ويمكن حصرها في نمطين كما يوضحها الجدول رقم (1) والجدول رقم (2). (ساسة بوست، 2019) كما يمكن الاستنتاج أن هناك شبه

وتعظيم تأثيرهم السياسي وقد يصل في حد ذاته إلى حد السيطرة على النظام السياسي ذاته وقواعد اللعبة بداخله. (عبدالرحمن، 2016)

إجماع في جميع الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات المدنية العسكرية أن السيطرة المدنية على الجيش هي أفضل من سيطرة الجيش على الدولة، وتبقى المشكلة التي تُدرَّس هي كيفية إنشاء سيطرة مدنية على الجيش والحفاظ عليه.

الجدول رقم 1 نقاط القوة والضعف للحد الأقصى من السيطرة المدنية

نقاط القوة	نقاط الضعف
التكامل الوثيق بين الأنشطة العسكرية والدبلوماسية والسياسية	تعرض الفعالية العسكرية للخطر بسبب التدخل المدني
ترجيح استخدام القوة بطريقة مفيدة ومرنة لتحقيق الأهداف السياسية	عدم كفاية الموارد المحتمل تخصيصها للمهام الصعبة
توافق التغييرات في العقيدة العسكرية مع بيئة السياسة الخارجية الشاملة والأولويات السياسية	التغييرات والضروريات العسكرية–الفنية من المرجح أن تظل دون مراجعة

الجدول رقم 2 نقاط القوة والضعف للحد الأدنى من السيطرة المدنية

نقاط القوة	نقاط الضعف
تفوق عسكري تشغيلي وتكتيكي	سلوك تصعيدي من جانب القوات المسلحة
عقائد تعكس إجماعاً مهنياً على أفضل الممارسات العسكرية	تحيز للهجوم في خطط الحرب
ضمان استخدام القوة بكثافة تضمن إحراز النجاح العسكري	افتقار الأنشطة العسكرية للتكامل الوثيق مع السياسات الدبلوماسية والداخلية
ابتكار في استخدام القوة العسكرية استجابة للتغيير التقني والجيوستراتيجي	ترجيح إهمال المهام التي تتعارض مع "الجوهر التنظيمي"

وسيعتمد هذا البحث على أفكار "دوجلاس ل. بلاند" ونظرية المسؤولية التشاركية (Shared Responsibility) في العلاقات المدنية العسكرية لأنها الأكثر تناسباً مع حالة الدراسة، فقد اتضح من خلال استدعاء الجيوش وإعلان حالة الطوارئ لمواجهة تفشي هذا الوباء أن التوصل إلى صيغةٍ أو آليةٍ ملائمة ومتوازنة بين المهام التقليدية التي أُسسِّت من أجلها القوات المسلحة وهي حماية الوطن وحفظ أمنه، والأدوار غير التقليدية التي يكلف بها في حالات الطوارئ الطبيعية كانتشار الأوبئة والكوارث الطبيعية، تعدُّ أمراً مهماً للغاية لضمان خضوع القوات المسلحة للسلطة المدنية وكذلك ضمان احترام السلطة المدنية للمهنية العسكرية (Professionalism) خلال عمليات الاستجابة لمثل هذه الأزمات والكوارث وبناء علاقة مدنية – عسكرية ديمقراطية وبناءة تضمن تضافر الجهود وتكاملها لتوحيد الجهود وتحقيق النتائج المرغوبة، إضافةً إلى تجنب أي سوء فهم أو تجاوز للصلاحيات من أي سلطة أو إطار هيكلي من أطر وسلطات الدولة.

الفصل 3: المشكلات التي تواجه العلاقة المدنية العسكرية في أوقات الأزمات والكوارث

تعد الأزمات والكوارث أحداث متوقعة أو غير متوقعة تتسبب في حدوث دمار واسع ومعاناة عميقة، وقد تعددت تعريفاتها من قبل العديد من الكتاب والباحثين، وكذلك المؤسسات الدولية ومنظمات الإغاثة، ويتضح من استعراض هذه التعريفات أن هناك عناصر مشتركة تشكل في مجموعها ملامح الكارثة، ومن هذه العناصر: فجائية الحدوث، تُحدِث خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، والكارثة قد تكون طبيعية وقد تكون بفعل الإنسان عمداً أو إهمالاً، وتتطلب الكارثة دعماً وطنياً وإقليمياً بل ومساعدات دولية أحياناً. (علواني، 2014)

ولاضفاء مزيد من التوضيح للمشكلات التي تواجه العلاقات المدنية العسكرية في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية قمت بالتطرف في هذا الفصل إلى ثلاث نقاط مهمة، حيث افردت المبحث الأول لألقاء الضوء مهام الجيش التقليدية في الدولة بموجب الدساتير والتشريعات، وفي المبحث الثاني تحدثت عن دور المؤسسة العسكرية في التصدي للأزمات والكوارث (فيروس كورونا "كوفيد-19" نموذجاً)، وفي المبحث الثالث تطرقت إلى ظاهرة اتساع نطاق الأزمات والكوارث في المنطقة وتزايد دور الجيوش كضرورة استراتيجية.

لم تعد المؤسسات المدنية قادرةً بمفردها على مواجهة الانتشار واسع النطاق لفيروس كورونا، إذ تزايد الاعتماد على الجيوش نتيجةً لأمننة التهديدات الوبائية، والحاجة لفرض إجراءات الحجر الصحي وحظر التجوال في مناطق تفشي الأوبئة، وإلزام المواطنين بتطبيق القوانين والقواعد المنظِّمة للحركة، بالإضافة لتعزيز ودعم قدرات قطاع الرعاية الصحية المدني، وتشييد مستشفيات

ومنشآت صحية جديدة بصورة سريعة وغيرها من المهام غير التقليدية للجيوش في مواجهة الأزمات الصحية.

وتلعب الجيوش دوراً فاعلاً في التعامل مع سلسلة عريضة من الأزمات والكوارث خصوصاً في الحالات التي ينجم عنها تدهور في الأوضاع وفي سيناريوهاتٍ أخرى كثيرة، حتى ولو كانت من الفئة التي تنطوي على قدرٍ محدود من المخاطرة، فإن القوات المسلحة هي التي توفر المحيط الأمني الأساسي اللازم لإطلاق سلسلة واسعة من المبادرات، حيث تمتلك القوات المسلحة العديد من القدرات والمهارات التي تمكنها من التواجد والسيطرة على الأوضاع، والتعامل معها بأقصى سرعة وبشكلٍ منظم ومنضبط، إضافةً إلى ما تمتلكه القوات المسلحة من مراكز الاستشعار عن بعد وأنظمة التحكم والمراقبة والتي يمكن من خلالها التنبؤ–إلى حدٍ ما– بوقوع الكوارث أو اتجاه تطورها بعد وقوعها، أو إمكانية حدوثها مرة أخرى.

3.1 ما هي مهام الجيش في الدولة بموجب الدساتير والتشريعات؟

من المعروف أن الجيش في الدولة المدنية الديمقراطية مؤسسة سيادية كغيرها من المؤسسات السيادية المتعددة التي نص عليها الدستور كالبرلمان والقضاء ورئاسة الدولة...الخ، وهي المؤسسة التي تتمتع بالاستقلال والحياد التام تجاه النظام السياسي القائم (السلطة الحاكمة). والدولة المدنية لا تعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية، أو ظاهرة تدخل الجيش في الشأن السياسي، من خلال الانتصار لفريق سياسي ضد فريق آخر خلال عملية التنافس السلمي على السلطة، كون السياسة في النظام السياسي الديمقراطي مجرد لعبة مدنية صرفة ومجال مفتوح لجميع

المواطنين وحق من حقوقهم المدنية التي كفلها القانون والدستور سواءً من حيث تشكيل الأحزاب السياسية والترشح في الانتخابات العامة وغيرها.

والجيش عنصر من عناصر القوة السيادية التي يتكون منها ركن (السيادة) أحد أركان الدولة السيادية الثلاثة، وهو ما يعني أن الجيش ليس أداة بيد السلطة الحاكمة بل هو من أدوات الدولة السيادية، ولا يمارس إلا المهام المقررة له دستورياً والمحددة بحفظ كيان الوطن وسيادة الدولة من الأخطار. والتاريخ السياسي للدول الديمقراطية الأوروبية والغربية لم يعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية، أو تدخل الجيوش في الشؤون السياسية من حيث فرض حكومات أو إسقاطها، ولم يعرف ظاهرة الحزبية فيه، ولا يعتمد إلا الكفاءة في العمل العسكري، وبعبارة موجزة هو: جيش محترف دون ولاءات سياسية. وتتفق جميع الدساتير والتشريعات في العالم على أن المهمة الرئيسية التقليدية للجيش تتمثل في حماية الدولة من أي تهديد أو خطر خارجي، فهو بذلك يدافع عن الدولة بمقوماتها الثلاث والمتمثلة في:

1. إقليم الدولة: من خلال حماية حدوده ومنع اقتطاع أي جزء منه.
2. شعب الدولة المقيم فوق الإقليم: من خلال حمايته والدفاع عنه ضد أي تهديد أو خطر أو عدوان يمكن أن يحصل ضده.
3. السلطة المدنية الشرعية: باعتبارها سلطة ديمقراطية تمثل إرادة الشعب. (الحربلية، 2019)

وقد منحت بعض الدساتير والتشريعات للجيش مهام المشاركة في حفظ السلام الدولي ضمن شروط معينة وبما ينسجم مع سياسة البلاد وقدراتها. إن تشكيل الجيش وتحديد مهامه يجب

أن يتضمنه الدستور مما يشكّل ضماناً يؤدي إلى التزامه بالحدود المرسومة له وإضفاء القداسة والشرعية على تلك المهام. ولا تمنح معظم دساتير العالم أي دور داخلي للجيش إلا في حالات استثنائية كما لا تمنحه أي دور في الحياة السياسية أو الاقتصادية، وذلك من أجل الحفاظ على حياده ومهنيته وقدسية المهام الموكلة إليه، والأمثلة على ذلك كثيرة من دول عديدة ومتنوعة حول العالم منها ما ورد في:

- القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية والذي تضمَّن أن القوات المسلحة وجدت من أجل الدفاع، كما منحها بعض المهام الأخرى في حالات التوتر كحماية المنشآت وتنظيم السير ومساندة الشرطة.
- دستور الصين والذي اعتبر أن مهمة القوات المسلحة هي تقوية الدفاع الوطني وحماية الوطن، والدفاع عن العمل السلمي لأبناء الشعب والاشتراك في بناء البلاد وتقديم الخدمة للشعب قدر المستطاع.
- دستور مصر حيث نص صراحة على تحديد مهمة القوات المسلحة بحماية البلاد، والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها.
- دستور تونس والذي حدد اضطلاع الجيش بواجب الدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة ترابه، كما يدعم السلطات المدنية وفق ما يضبطه القانون. (الحربلية، 2019)
- الدستور العُماني اعتبر أن الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وأي قوات أخرى، وهي جميعها ملك للأمة ومهمتها حماية الدولة وضمان سلامة أراضيها وكفالة الأمن والطمأنينة للمواطنين، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات

عسكرية أو شبه عسكرية. وينظم القانون الخدمة العسكرية، والتعبئة العامة أو الجزئية، وحقوق وواجبات وقواعد انضباط القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وأية قوات أخرى تقرر الدولة إنشاءها. (القانونية، 1996)

يتضح مما سبق أن المهام الرئيسية للجيش بموجب الدساتير تنحصر في واجب الدفاع عن البلاد من أي خطر خارجي مع منح بعض المهام الداخلية المحددة في حالات الطوارئ، بعد ذلك تأتي التشريعات الوطنية في تلك الدول لتتناول تنظيم القوات المسلحة بالتفصيل مع الالتزام بالنطاق الدستوري المحدد، أما الدول العظمى فتقوم بتعديل وتحديث مهام قواتها المسلحة بشكل سنوي بما يتناسب مع الواقع الاستراتيجي والتطورات المستجدة.

3.2 دور المؤسسة العسكرية في التصدي للأزمات والكوارث (فيروس كورونا "كوفيد-19" نموذجاً)

في ظروف الأزمات والكوارث تتخذ القوات المسلحة الإجراءات المناسبة لتأمين الأهداف الحيوية، والجسور، والمخزون الاستراتيجي من مصادر الغذاء والطاقة، والطرق التي تشكل محاور مهمة واستراتيجية، وتقديم الدعم والمساندة للدفاع المدني بالإمداد والتموين العسكري حسب الإمكانيات المتيسرة، وما تم تنسيق التعاون بشأنه، وفي أعمال الإنقاذ التي تتطلب معدات ثقيلة وآليات، وفرق المهندسين، والأفراد، والمساهمة في نقل فرق التدخل ومعداتها، براً أو جواً أو بحراً إلى منطقة الكارثة، وتقوم بعمليات الإمداد بالمعدات الفنية والإمدادات المتيسرة لإعادة تشغيل

المرافق العامة، وإصلاح الأضرار التي لحقت بالطرق والجسور بفعل الكارثة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

أعادت أزمة انتشار فيروس كورونا في العالم وما ترتب عليها من أزمات محلية خصوصاً على المستوى الاقتصادي الجدل حول الدور السياسي للقوات المسلحة، وإلى أي مدى يمكن لمؤسسات الجيش معاونة القطاع العام في الحفاظ على تماسك الدولة وتنمية مواردها بالتوازي مع ضمان الاستمرار في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين دون التأثير على حرية السوق ومصالح القطاع الخاص. لقد أدى تفشي وباء كوفيد-19 المستجد أواخر عام 2019 في الصين ومن ثم انتقاله إلى باقي أنحاء العالم خلال الأشهر التالية إلى لجوء العديد من الدول للاعتماد على قواتها المسلحة لمواجهة التهديد البيولوجي الجديد، وكشفت تصريحات رؤساء الدول الغربية أن هذا التهديد لا يقل في خطورته عن التهديدات التي تفرضها الحروب على نحو ما أوضح تصريح الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب أوائل أبريل 2020: "إننا في وضع جيد للانتصار في الحرب ضد وباء كورونا، نتعامل مع عدو غير مرئي لكننا سننتصر عليه"، ثم أخذ زعماء العالم يرددون أنهم يتعاطون مع مواجهة فيروس كورونا مثل إعلان حرب، حسب ما جاء في خطاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وتصريحات المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بأن ألمانيا تواجه أكبر تحدٍ منذ الحرب العالمية الثانية أي أكثر من الحرب الباردة النووية. بل وطُرح مؤخراً أفكار ومقترحات فرنسية لقيادة البلاد في حالة مرض الرئيس والحكومة وأغلب المسئولين في الصف الأول للبلاد، ويزداد الإصرار على مثل هذه الأسئلة الآن في ظل الأخبار التي تشير إلى استمرار تهديد الفيروس للمجتمعات بما فيها الرؤساء والقيادات. (العلواني، 2020)

تلجأ الدول إلى توظيف الجيوش في أوقات الأزمات والطوارئ، ولا تعد أزمة كورونا استثناءً من القاعدة، فقد اعتمدت العديد من الدول على قواتها المسلحة في إدارة هذه الأزمة نظراً لما تمتلكه من خبرات واسعة في مواجهة الأمراض والأوبئة، ويمكن توضيح أبرز الأدوار التي لعبتها الجيوش في النقاط التالية:

1. تطبيق الحجر الصحي: استدعت بعض الدول قواتها المسلحة وقامت بنشرها في المدن والشوارع لتطبيق الإجراءات المشددة التي فرضتها السلطات الحاكمة لضبط الأمن وتقييد تنقلات المواطنين ومنع التجمعات، كإحدى الآليات الاحترازية الرئيسية لمواجهة تفشي فيروس كوفيد – 19.

2. دعم القطاع الصحي: تلعب الجيوش عدة أدوار محورية في تقديم الدعم للقطاع الصحي في دولها، بحكم ما تتمتع به من خبرات تقنية، أو قدرات لوجستية لإدارة الطوارئ والأزمات.

3. مساندة السلطات المدنية: وذلك من خلال إنشاء مراكز اتصالات وتفعيل الوحدات ومراكز القيادة، وتحريك القوات لتوفير الدعم الطبي، والنقل، واللوجستيات، والاتصالات، وتقديم الدعم للسلطات المدنية من خلال إنقاذ الأرواح ومنع المزيد من الإصابات وصولاً إلى تمكين المجتمع من التعافي.

4. تنظيم العمليات اللوجستية الضخمة: تتمتع القوات المسلحة في أغلب الدول بميزة أساسية وهي قدرتها على إطلاق عمليات لوجستية كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة نسبية، إذ يتوفر لديها الكثير من القوى العاملة المرنة والمركبات الثقيلة، والخبرة اللازمة لنقل كميات كبيرة من

الأشياء والمعدات من مكان إلى آخر، كما يمتلك الجيش القدرة على التخطيط أثناء التنفيذ بطريقة تفوق قدرة أغلب الأجهزة المدنية.

5.تصنيع المعدات والمستلزمات الطبية: لدى القوات المسلحة قدرات هائلة تمكنها من التعامل مع الأوبئة، وذلك نظراً لان بعض أفرادها تلقوا تدريبات تخصصية فيما يتعلق بالتعامل مع الأسلحة البيولوجية والكيميائية، كما تتوفر لديهم المعدات والآليات الثقيلة وتجهيزات الحماية الشخصية التي تمكنهم من العمل في مثل هذه البيئات الملوثه أو التي تنتشر فيها الجراثيم والفيروسات المعدية. (عبدالوهاب، 2020)

كما ذكر جيمس ستافريديسال الأميرال المتقاعد في البحرية الأميركية وعميد كلية فليتشر للحقوق والدبلوماسية بجامعة تافتس: "أن الجيوش تمتلك قدرات هائلة تمكنها من التعامل مع الأوبئة، إلى جانب أن أفرادها مدربون على العمل في عالم الأسلحة البيولوجية ويملكون المعدات الثقيلة وتجهيزات الحماية الشخصية اللازمة للعمل داخل بيئة مصابة". ووفق ما كتبه في وكالة بلومبرغ: "إن الجيوش تحظى بمؤسسات طبية ضخمة وقدرات بحثية يمكن تطبيقها على العلاجات التكتيكية والبحث عن لقاحات وعقاقير مسكنة، كما تملك القدرات اللوجيستية التي تمكنها من نقل القوة البشرية والمعدات، بل ومستشفيات كاملة عبر أرجاء العالم في غضون أيام أو حتى ساعات، ما يجعل من الجيوش في مثل هذه المواقف مزيجاً ثرياً من القدرات". (ستافريديس، 2020)

ومتماشياً مع ما كتبه ستافريديسال، أجاب رادومير كومبل المتخصص في الدراسات الأمنية في دراسته بعنوان: لماذا تصاعد الاعتماد على الجيوش في مواجهة كورونا؟ قال: "إن المؤسسات

المدنية في الدول الغربية والآسيوية لم تعد قادرة بمفردها على مواجهة الانتشار واسع النطاق للفيروس، إذ تزايد الاعتماد على الجيوش نتيجة البعد الأمني للتهديدات الوبائية، والحاجة إلى فرض إجراءات الحجر الصحي وحظر التجوال في مناطق تفشي الأوبئة، وإلزام المواطنين تطبيق القوانين والقواعد المنظمة للحركة فضلاً عن تعزيز ودعم قدرات قطاع الرعاية الصحية المدني، وتشييد مستشفيات ومنشآت صحية جديدة سريعاً، وغيرها من المهام غير التقليدية للجيوش في مواجهة الأزمات الصحية". (كومبل، 2020) وتقوم القوات المسلحة بإنشاء المستشفيات الميدانية المجهزة بالأطقم الطبية والمعدات والأدوية لإسعاف الضحايا بموقع الكارثة، وكذلك تقوم بإمداد شبكات الكهرباء والماء بالإمكانيات المتاحة من وحدات الإضاءة المتنقلة ومولدات الكهرباء المخصصة للطوارئ والفنيين المختصين، وتضع الخطط المناسبة لرفع كفاءة المستشفيات العسكرية وزيادة قدرتها الاستيعابية لاستقبال الحالات المصابة، وإقامة المستشفيات الميدانية ودعمها بالأطقم والمستلزمات الطبية.

ويشير الباحث الدكتور شادي عبد الوهاب منصور في دراسته: ما هي مهام وأدوار الجيوش في أزمنة الأوبئة؟ "أن ما ساهم في توسع الدول في اعتمادها على قواتها المسلحة في مواجهة وباء كوفيد – 19 عدد من الدوافع منها: الانتشار السريع للفيروس، وارتفاع عدد الوفيات الناتجة عنه بالإضافة إلى الشلل الذي أصاب الحكومات والمستشفيات المدنية في العديد من الدول، فضلاً عن حاجة بعض الدول إلى اتخاذ تدابير وإجراءات استثنائية، تم التعويل خلالها على القوات المسلحة بسبب ما تتمتع به من انضباط وكفاءة إلى جانب قدرتها على إدارة عمليات لوجستية ضخمة، وقدرة على التنفيذ بالتزامن مع التخطيط". (عبدالوهاب، 2020) لذلك تعمد الدول إلى توظيف الجيوش في أوقات الأزمات والطوارئ، بما في ذلك أزمة كورونا. وأضاف شادي: "أن

القوات المسلحة لأغلب الدول تتمتع بميزة أساسية، وهي قدرتها على إطلاق عمليات لوجستية كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، إذ يتوفر لديها الكثير من القوى العاملة المرنة والمركبات الثقيلة، والخبرة اللازمة لنقل كميات كبيرة من الأشياء والمعدات من مكان إلى آخر، كما يمتلك الجيش القدرة على التخطيط أثناء التنفيذ بطريقة تفوق قدرة أغلب الأجهزة المدنية، ففي الأسبوع الواحد، تقوم قيادة النقل في البنتاجون الأميركي بأكثر من 1900 مهمة جوية و10000 عملية شحن بري في المتوسط، ويتم استغلال القدرات اللوجستية للجيوش في نقل القوة البشرية والمعدات، بل ومستشفيات كاملة في أرجاء العالم في غضون أيام أو حتى ساعات قليلة، كما لعبت وزارة الدفاع الأميركية دوراً لمواجهة تفشي وباء إيبولا في غرب أفريقيا منذ سنوات قليلة، وذلك من خلال إرسال مستشفيات جراحية متنقلة إلى جانب النقل الجوي للإمدادات الحيوية مثل السترات الواقية". (عبدالوهاب، 2020)

كما توسعت دول عديدة في الدفع بعناصر من أفراد جيوشها في الشوارع للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، كما استعانت حكومات هذه الدول بالأطقم الطبية للمؤسسات العسكرية لدعم خططها في السيطرة على الفيروس، وتصدر جيش التحرير الشعبي الصيني خط مواجهة الفيروس منذ بداية ظهوره، حيث انتشر أفراده في عشرات المدن الصينية ووزع أطقمه الطبية، كما نجح فريق من الباحثين يقوده تشين واي من أكاديمية العلوم الطبية العسكرية في الصين، في تطوير أول لقاح لمحاربة الفيروس الفتاك. ومع بداية انتشار الفيروس في مدينة ووهان الصينية – بؤرة تفشي السلالة الجديدة من كورونا، أرسلت السلطات الصينية نحو 450 موظفاً صحياً عسكرياً، لدى بعضهم خبرة في مكافحة مرضي "سارس" و"إيبولا".

إن الأزمات والكوارث لن تتوقف ولا يمكن لأي جهة في العالم أن تمنع حدوثها، ولكن هناك كثير من الآليات والجهات التي يمكن أن يكون لها دور بارز في تخفيف حدتها، وتقليل الخسائر البشرية والمادية الناجمة عنها، ومن بين هذه الجهات القوات المسلحة، وذلك لما يتوافر لديها من معدات وأفراد مدربين، وبما تتمتع به من سرعة انتشار وانضباط وقدرة على التعامل مع الظروف الاستثنائية، وهو ما أثبتته تجارب كثير من دول العالم. ولكي تقوم القوات المسلحة بهذا الدور يجب أن يكون لديها خطة مسبقة لكيفية التعامل مع الأزمات والكوارث بأنواعها ومراحلها المختلفة، ويتطلب ذلك وجود عناصر مدربة للقيام بعمليات الإغاثة والإنقاذ والإمداد والتموين في ظل الظروف الصعبة والاستثنائية، مع توافر مراكز لإدارة الأزمات والكوارث تكون مجهزة بأحدث الوسائل التكنولوجية التي يمكن من خلالها تلقي البلاغات السريعة، وتحريك القوات المعنية، ومتابعة سير الأحداث أولاً بأول.

ونظراً لضخامة بعض الكوارث وصعوبة السيطرة عليها من قبل الجهات المدنية بمفردها، كان هناك أهمية كبرى لتضافر جهود هذه الجهات مع القوات المسلحة، والعمل على إزالة الحدود الفاصلة بينهما من أجل مواجهة هذه الكوارث، حيث تستخدم القوات المسلحة آلية عملها المناسبة والضرورية بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية في الدولة وفقاً لخطة معدة مسبقاً يجري التنسيق والتفاهم وعمل التجارب على تنفيذها من أجل ضمان فعالية وانسجام كافة الأجهزة المشاركة. وفي هذا الإطار تقوم الطائرات والسفن والمركبات البرية بنقل الأشخاص والمعدات، كما تشارك الطائرات في مهام التصوير والمسح، وتشارك القوات البرية في المهام الأمنية، ويتم تحريك القوات والتجهيزات في هذه الحالات حسب نوع المهمة وبناءً على أوامر محددة من الجهات العليا ذات الصلاحية، ويتضمن ذلك تأمين المعلومات والبيانات الدقيقة عن الكارثة، واتجاهات تطورها، وحجم الخسائر

الناجمة عنها، وذلك للمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة اللازمة للتعامل السريع مع الكارثة. وهنا يمكن أن نؤكد بأن تنظيم العلاقات بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية سوف يساهم بلا شك في تعزيز وتكامل ونجاح الجهود الحكومية المشتركة للتصدي للأزمات والكوارث وانتشار الأوبئة، وهذا ما يتوافق مع نظرية المسؤولية التشاركية التي طرحها دوجلاس بلاند في العلاقات المدنية العسكرية، والتي ترى أن دور المؤسسة العسكرية لا يقتصر على مجالات الدفاع عن حدود البلاد وأمنها من العدو الخارجي، بل يتعدى دورها إلى حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة. وأن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام السلطة حيث أن لكل من المدنيين والعسكريين مسئولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها بموجب الدستور والقانون ولا يكون هناك تداخل بين المسئوليات. كما إن استدعاء الجيوش وإعلان حالة الطوارئ واستلام الجيش دفة القيادة في الجهود الحكومية للتصدي لتفشي جائحة كورونا وغيرها من الكوارث الطبيعية إنما يعدُّ تجسيداً حقيقياً لهذه النظرية، بحيث يتم استحداث نظام معين أو لجنة مختصة تحت إشراف وإدارة السلطة المدنية لمراقبة وتنظيم مشاركة القوات المسلحة في هذه الجهود نظراً للإمكانيات الضخمة المتوفرة لديها وخلق علاقة تفاعلية وتكاملية مع مؤسسات الدولة المدنية الأخرى لتعظيم التعاون المؤسسي بين جميع الجهات الحكومية لخدمة الصالح العام والأمن القومي.

3.3 اتساع نطاق الأزمات والكوارث في المنطقة وتزايد دور الجيوش كضرورة استراتيجية

كشفت السنوات الأخيرة عن إمكانية اتساع نطاق المهام والأدوار غير المعتادة التي يمكن للجيوش القيام كضرورة استراتيجية خلال الأزمات والكوارث، الأمر الذي ظهر في عدد من الساحات خاصة في أوقات الكوارث الطبيعة وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة، حيث يمكن أن تقوم الجيوش بعدد من المهام والأدوار الفاعلة في تطويق الوباء والحيلولة دون انتشاره وتفشيه. ومن بين هذه المهام: (العسيري، 2020)

1. **تعزيز وفرض الأمن:** يمكن للجيوش في حالة تفشي الأمراض أن تتخذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها ترسيخ قواعد الأمن، وذلك من خلال العمل على تأمين المؤسسات والمنشآت والمقار الحيوية والمرافق العامة وذلك في حالة قيام الدولة بإعلان فرض حظر للتجول، حيث تمتلك الجيوش القدرة على محاصرة وتطويق الأماكن والساحات التي تمثل بؤرة يمكن أن يتسرب منها الفيروس لباقي المناطق، ويمكن لهذه الأدوار التي يقوم بها الجيش أن تساعد الشرطة المدنية للتفرغ لتنفيذ قرار الحظر وتطبيقه والحيلولة دون اختراق القواعد الضابطة له.

2. **تقدم الدعم الطبي:** تتمتع الجيوش بقدرات كبيرة في التعامل مع الأوبئة، ولديها القدرة على تقديم كافة أشكال الدعم الطبي، خاصة وأن أفرادها يمتلكون القدرة على التعامل مع الأسلحة البيولوجية، كما تمتلك عدد من الجيوش قدرات بحثية وطبية قد تمكنها من اكتشاف لقاحات وأمصال لمقاومة انتشار العدوى، ناهيك عن قدرة الجيوش من خلال فرقها الطبية على إقامة مستشفيات ميدانية للكشف عن الأوبئة.

3. **القيام بمهام لوجستية:** حيث تتوافر لدى الجيوش القدرات على القيام بمثل هذه الأدوار، وذلك من خلال نقل المعدات والإمدادات الحيوية والطبية من مكان لآخر بسهولة، خاصة وأن أفرادها مدربون بشكل جيد على إنجاز مثل هذه المهام بكفاءة وفاعلية، ناهيك عن قدرات الجيوش على تقديم خدمات طبية وتزويد الأماكن النائية والبعيدة عن العواصم والمدن الحيوية بكافة أشكال وسبل الرعاية، كما تلعب قوات حرس الحدود دورًا مهمًا في عملية مراقبة ومنع تسلل الأفراد عبر الحدود، خاصة في المراحل التي يصل فيها الأمر لإغلاق الحدود أمام أية تحركات.

4. **ترسيخ قواعد المشاركة المجتمعية:** يمكن للقوات المسلحة بجميع أفرعها في حالات الأزمات والكوارث بما في ذلك انتشار الأوبئة والأمراض المعدية أن تحول منشآتها العسكرية من قواعد ومطارات وثكنات لمراكز تقديم خدمات صحية وطبية خاصة في حالة إعلان حالة الطوارئ وتأزم الوضع، وهو ما يُضفي مزيدًا من الطابع المجتمعي على المؤسسات العسكرية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من فرص بناء الثقة في هذه المؤسسات، خاصة وأنه من المعروف وبحسب العقائد العسكرية تتركز مهام القوات المسلحة الوطنية بالأساس على مبدأ الحماية والتضحية بالنفس من أجل أن يحيا الغير، الأمر الذي من شأنه أن يُشعِر المواطن بمزيد من الراحة والشعور بالأمان.

ترتيباً على ما سبق يمكن القول إلى أنه في ظل حالات الكوارث والأزمات مثل تفشي جائحة "كوفيد-19" من الممكن أن تلعب القوات العسكرية والأمنية دوراً مسانداً للدور الذي تقوم به المؤسسات المدنية الصحية المعنية بمكافحة الأوبئة، كما يمكن أن يتطور هذا الدور بشكل عام بحيث يصبح دوراً محورياً وحاسماً حينما تتصاعد حدة تفشي الوباء وتصبح الإمكانيات المدنية غير قادرة على الاستجابة السريعة من حيث الكم والكيف. ورغم أن الجيوش في العديد من دول العالم كانت تقوم بأدوار متنوعة بما فيها مواجهة الأوبئة والفيروسات، فإن وباء كورونا المستجد

أعاد التأكيد على أهمية هذا الدور، ولهذا تم اللجوء إليها من جانب العديد من حكومات العالم لمساعدة الأجهزة المدنية في مواجهة هذا الوباء واحتواء تداعياته المختلفة، وهذا من شأنه أن يدفع مخططي السياسات الدفاعية إلى التركيز على هذا الجانب مستقبلاً، بعد أن أثبتت أزمة وباء كورونا أن الجيوش بما تمتلكه من خبرات ومهارات وقدرات لوجستية متنوعة، يمكنها القيام بدور فاعل في التصدي لهذه النوعية من الأوبئة المتفشية، سواء من خلال المساهمة في بناء المستشفيات الميدانية المتنقلة أو في تنفيذ أنظمة الحجر الصحي وتطبيق القواعد المنظمة لحركة الأفراد خلال أوقات الحظر بالتعاون مع الأجهزة الأمنية والشرطية، وضمان حفظ الأمن والاستقرار والتصدي لأي محاولات لإثارة الفوضى خلال مراحل إدارة الأزمة المختلفة.

الفصل 4: سلطنة عمان وواقع العلاقات المدنية–العسكرية خلال التصدي لجائحة كورونا (كوفيد–19): التداخلات والتقاطعات

لقد كشفت أزمة تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد–19) في دول العالم، وما نتج عنها من تداخلات وتقاطعات بين المؤسسات الحكومية داخل الدولة الواحدة، خصوصاً على المستويات الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الجدل حول الدور الوظيفي للقوات المسلحة في أوقات الأزمات والكوارث، وإلى أي مدى يمكن للمؤسسات العسكرية تقديم الدعم والإسناد للقطاع العام المدني في الحفاظ على تماسك الدولة وتنمية مواردها، بالتوازي مع ضمان الاستمرار في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، دون التأثير على الحريات المدنية والصلاحيات الممنوحة للمؤسسة العسكرية وفقاً للدساتير الوطنية ودون المساس بالوظيفة الأساسية التي من أجلها أنشئت الجيوش وهي الدفاع عن تراب الوطن وحفظ استقلاله وسلامة أراضيه.

ونظراً لتعدد وضخامة الكوارث التي تتعرض لها بعض الدول في الوقت الراهن، وصعوبة السيطرة عليها من قبل الحكومات والأجهزة الوطنية، وأجهزة الدفاع المدني بمفردها، كان هناك أهمية كبرى لتضافر جهود جميع الجهات المدنية والعسكرية في الدولة، والعمل على إزالة الحدود الفاصلة بين هذه الجهات من أجل مواجهة هذه الكوارث من أجل مصلحة الوطن، وقد أثبتت تجارب الدول التي مرت بالكوارث الدور المهم الذي لعبته القوات المسلحة في الحد والتخفيف من آثار هذه الكوارث، لذا كان من الضروري الاستعانة بالقوات المسلحة والعمل على استغلال إمكانياتها في عمليات الإغاثة والإخلاء لمنكوبي الكوارث والأزمات الصحية خلال المراحل المختلفة لحدوث الكوارث. لذلك في حالة الكوارث الطبيعية أو البشرية ينبغي أن تكون لدى السلطات المحلية

المدنية خطة وصلاحيات واختصاصات دستورية وطنية تمكنها من طلب الدعم الفني والإغاثي من القوات المسلحة بشكل رسمي، وذلك عندما تقرر هذه الجهات أن حجم الكارثة أكبر بكثير من قدراتها، كما يجب أن يكون لدى القوات المسلحة في أي دولة خطة مسبقة لكيفية التعامل مع الكوارث بأنواعها ومراحلها المختلفة.

عليه، سوف اتناول في هذا الفصل التداخلات والتقاطعات التي حدثت في سلطنة عمان بين المؤسستين العسكرية والمدنية خلال الجهود الحكومية المشتركة للتصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19) وكيف تم التغلب على هذه المسألة وذلك من خلال الحديث عن التقاطعات التي حدثت في الجوانب الصحية والأجتماعية والإقتصادية والأمنية والإعلامية وكيف تكاملت الجهود وتوحدت الإمكانيات للتصدى لهذه الجائحة وتقليل الخسائر البشرية والمادية إلى الحد الأدني الممكن.

فمنذ أن بدأت أزمة انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) في سلطنة عمان، في أواخر شهر فبراير، لم توفر الحكومة جهداً في محاولة احتواء هذه الأزمة البيولوجية وتقليل آثارها الاقتصادية والسياسية قدر الإمكان، ولم يمر وقت طويل قبل أن يبدأ المواطنون بالإشارة بأصابع الاتهام إلى القطاع العام وجوانب التقصير التي ظهرت في تلك الفترة مثل قلة الإمكانيات في مجال إجراء الفحوصات، وكذلك حث المواطنين على الالتزام بالتباعد الاجتماعي وتقليل الحركة بالإضافة إلى حدوث ازدحام على المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة، وبالتالي كان لزاماً على القوات المسلحة أن تتدخل كعادتها لفك هذا الاشتباك، وطمأنة المواطن بأن المؤسسة العسكرية قادرة على العبور بسلطنة عمان من هذه، وطمأنة المواطنين بأن هناك نسق موازي جاهز، وأن القوات المسلحة درع السلطنة وسندها، وهي في خدمة شعبها وأمنه وسلامته واستقراره.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي تتدخل فيها القوات المسلحة لإنقاذ الموقف، فعلى مدار العقدين الأخيرين فقط، كان للقوات المسلحة دور بارز في كل الأزمات السياسية والاقتصادية والكوارث الطبيعية التي مرت بسلطنة عمان، بدءاً من إعصار جونو النادر[1] الذي تعرضت له السلطنة في عام 2007 وترتب عليه خسائر ضخمة في الممتلكات والأرواح، ثم أزمة الأنواء المناخية التي تعرضت لها السلطنة في عام 2010م المتمثلة في إعصار (فيت)[1] ومن ثم في 2018م (إعصار مكونو)[2]، فقد كان للوحدات والتشكيلات التابعة للقوات المسلحة دور رئيسي في رفع العبء عن المواطنين والمساهمة في جهود الإغاثة والبحث عن المفقودين والإخلاء الطبي وإيصال المؤن وشق الطرق وحفر الآبار وغيرها من المهام بمختلف أنواعها، وتقديم خدمات الإسناد البرية منها والجوية والبحرية المختلفة، وتسخير كافة الإمكانيات في خدمة المواطنين والمقيمين في السلطنة.

---

[1] هذا الإعصار ضرب سلطنة عمان في الثالث من حزيران من العام 2007، وامتدت تأثيراته الغير مُباشرة إلى االسواحل الشرقية لدولة الامارات العربية المُتحدة مصحوباً برياح بلغت سرعتها 175 كم/ساعة واعتبر هذا الاعصار من أقوى الاعاصير التي تضرب المنطقة مُنذ 60 عاماً.

[1] إعصار فيت (بالإنجليزية: Cyclone Phet)، هو إعصار قوي من الدرجة الرابعة تكون بعد عاصفة مدارية في بحر العرب وضرب سواحل عُمان في 5 يونيو 2010. وتحسبًا للإعصار، قامت السلطات العمانية بإجلاء سكان جزيرة مصيرة والمدن الأخرى الواقعة على الساحل الشرقي للبلاد إلى أماكن داخلية أكثر أمانًا. وهذا الإعصار هو ثاني أقوى إعصار مداري يتشكل في بحر العرب بعد إعصار جونو في 2007.

[2] عصار مكونو (بالإنجليزية: Mekunu) هو إعصار استوائي تكون في 21 مايو من عام 2018 في بحر العرب وأثر بشكل أساسي على المناطق الواقعة في الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة العربية لدول اليمن وعُمان والسعودية، والجزر الواقعة في المناطق التي يمر بها مثل جزيرة سقطرى. وبدأ مركز الإعصار الذي يبعد عن مدينة صلالة العمانية حوالي 470 كم بسرعة رياح 126 إلى 144 كم /ساعة وارتفاع هيجان الموج بين 5 إلى 8 متر وبسرعة تقدر 12 كم في ساعة.

فخلال التصدي لأزمة جائحة كورونا، تقاطع عمل القوات المسلحة مع العديد من المؤسسات المدنية الخدمية الأخرى، مثل: وزارة الصحة والتجارة والاقتصاد والداخلية وغيرها من الهيئات ذات الصلة.

4.1 تقاطعات العلاقات المدنية-العسكرية خلال تصدي السلطنة لجائحة كورونا

نظراً لتعقد بعض الكوارث وصعوبة السيطرة عليها من قبل مؤسسات الدولة المدنية بمفردها، كان هناك أهمية كبرى لتضافر جهود هذه الجهات مع القوات المسلحة، والعمل على إزالة الحدود الفاصلة بينهما من أجل مواجهة هذه الكوارث، حيث تستخدم القوات المسلحة آلية عملها المناسبة والضرورية بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية في الدولة وفقاً لخطة معدة مسبقاً يجري التنسيق والتفاهم وعمل التجارب على تنفيذها من أجل ضمان فعالية وانسجام كافة الأجهزة المشاركة، وهنا يمكننا القول بأن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية قد تتقاطع وتتضافر وتتكامل جهود كلا الجهتين لتحقيق الهدف الرئيس الذي يخدم المصلحة العليا للدولة، وفي هذه الحالة يتمثل الهدف في التصدي لجائحة كورونا ومحاولة احتوائها والتخفيف من آثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية على الوطن والمواطنين.

في الوقت الذي تتزايد فيه أعداد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، وعلى نحو يثير القلق والحذر في الكثير من الدول على امتداد العالم، فإن السلطنة تنبهت منذ وقت مبكر للاستعداد والتعامل مع هذه الجائحة، واتخاذ مختلف الإجراءات الضرورية واللازمة لاحتواء الفيروس والحد من انتشاره قدر الإمكان، والعمل في الوقت ذاته من أجل توعية المواطنين والمقيمين بمخاطر المرض وبالإجراءات الوقائية، وبدورهم أيضاً قام المواطنون والمقيمون بالعمل

على حماية أنفسهم وذويهم باتباع الإجراءات الوقائية والاحترازية التي تتخذها اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، والالتزام بها تماماً. فقد تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد، وأصدر أوامره بتشكيل لجنة عليا تتولى بحث آلية التعامل مع التطورات الناجمة عن انتشار فيروس كورونا، وذلك في ضوء المعطيات والمؤشرات الصحية المستجدة وما يصدر عن منظمة الصحة العالمية في هذا الشأن. (البوابة الإعلامية: سلطنة عمان، بلا تاريخ)

وبينما بادرت وزارة الصحة إلى القيام بدورها الوقائي والعلاجي والتوعوي أيضاً في التعامل مع فيروس كورونا في الأيام الأولى لاكتشاف بعض حالات الإصابة في السلطنة، فإن الأمر السامي بتشكيل اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، برئاسة وزير الداخلية وعضوية عدد من أصحاب المعالي والسعادة، نقل في الواقع مستوى التعامل مع الفيروس إلى المستوى الوطني الذي تشارك فيه مختلف الجهات والهيئات ذات العلاقة بالتصدي للفيروس والحد من انتشاره ونتائجه. وتختص اللجنة العليا ومنذ تشكيلها بالتنسيق بين مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة لتنفيذ الإجراءات التي تراها ضرورية للحد من انتشار الفيروس، والتعامل مع الإصابات التي يتم اكتشافها وعلاج ما يحتاج إلى العلاج منها، فضلاً عن تنظيم الإجراءات الخاصة بالعزل الصحي المؤسسي والمنزلي للحالات التي يقتضي الأمر وضعها تحت العزل الصحي.

في حالة سلطنة عمان فلقد تقاطعت العلاقات بين القوات المسلحة والمؤسسات المدنية المتمثلة في جهود اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناجمة عن انتشار فيروس كورونا، وذلك بالتنسيق مع ممثل القوات المسلحة في اللجنة وهو رئيس أركان قوات السلطان

المسلحة، الأمر الذي خلص إلى التخفيف من تداعيات تفشي هذه الجائحة على كافة قطاعات الدولة في زمن قياسي وبشكلٍ تدريجيٍ وسليم، نال رضى واستحسان السكان على المستوى المحلي وكل من تابع إدارة أزمة كوفيد -19 على المستويين الإقليمي والعالمي، بالإضافة إلى دعم جهود وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة البيئة والشؤون المناخية والجهات الأخرى ذات الصلة. لقد سخرت القوات المسلحة جزءاً كبيراً من إمكانياتها المادية والبشرية لإسناد اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا من خلال الخطة التي وضعتها في ضوء الدور المحدد لها.

4.1.1 تقاطع العلاقات المدنية العسكرية في الجانب الصحي:

منذ أن أخذ فيروس كورونا المستجد ينتشر في السلطنة لم تدخر قوات السلطان المسلحة أي جهد لمواجهته، مسخرة إمكاناتها في شتى القطاعات لصالح القضاء عليه. وفي حين أن المؤسسة الصحية المدنية هي المسؤول الأول عن هذا الوباء، لكن خطورته التي تسببت بشلل عالمي لجميع الأنشطة أجبرت جميع الأجهزة الحكومية ومؤسسات مختلفة على العمل من أجل صدِّه، إذ كان لا بد من الاستعانة بجهود القوات المسلحة لتطويق الفيروس. الجدير بالذكر أن قوات السلطان المسلحة تواصل تقديم الإسناد للجهات والمؤسسات المعنية تنفيذاً لقرارات اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، إلى جانب تفعيل آليات العمل الوطني المشترك بين مختلف مؤسسات الدولة العسكرية منها والأمنية والمدنية.

وخلال أزمة التصدي للجائحة ظهرت العديد من المشكلات أو الصعوبات في الجانب الصحي والتي عجزت فيها وزارة الصحة عن القيام بدور رئيسي نظراً لسرعة تفشي الجائحة والإرتفاع الكبير في عدد الإصابات ووصول المستشفيات الحكومية لطاقتها الاستيعابية القصوى سواء في أجنحة الرعاية الأولية أو أقسام العناية المركزة، فقد ذكر معالي الدكتور أحمد السعيدي وزير الصحة: "أن الطاقة الاستيعابية للمستشفيات شارفت على الانتهاء مع تزايد أعداد المصابين خصوصاً المنوّمين في العناية المركزة" مُتسائلًا: "إلى متى يستمر هذا النزيف؟" كما ذكر سعادة الدكتور محمد بن سيف بن سلطان الحوسني وكيل الصحة للشؤون الصحية: "أن عدد الأسرة بأقسام العناية المركزة بالمستشفيات المرجعية بمحافظات شمال وجنوب الباطنة، ومحافظة الداخلية، بالإضافة إلى محافظة شمال الشرقية التي يبلغ عددها 312 سريراً قد شارفت على الإنتهاء". (جريدة الرؤية، 2020). وبسبب قرار اللجنة العليا العمانية المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا بإغلاق محافظة ظفار وولاية مصيرة بسبب تزايد عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد ووصول الحالات المسجلة إلى ذروتها بمستشفى السلطان قابوس بصلالة المكلف بالتعامل مع الحالات المشتبه بإصابتها، وعجز المستشفيات التابعة لوزارة الصحة عن استيعاب كافة الحالات المصابة، فقد كان من الضروري تدخل الجيش للقيام بدور محوري في التصدي للجائحة واتخاذ خطوات عاجلة وأكثر صرامة لوقف انتشار الفيروس، تمثلت فيما يلي:

أولاً: تفعيل دور المستشفيات العسكرية وإدخالها ضمن منظومة الرعاية الصحية الحكومية.

حرصاً على استمرار عمليات احتواء انتشار الجائحة وتماشياً مع الإجراءات الحكومية المتخذة في هذا الجانب، فقد قامت الخدمات الطبية بالقوات المسلحة بعدد من الإجراءات التي من شأنها المساهمة في الحيلولة دون تفشي وانتشار الوباء وتفعيل طواقمها العسكرية الطبية واستغلال خبرة

الطواقم العسكرية العاملة في مجال الأوبئة للتعامل مع المرض، ومن بين هذه المستشفيات مستشفى القوات المسلحة في محافظة ظفار المخصص لأفراد القوات المسلحة فقط، ولكن نظراً لعدم قدرة المستشفى الوحيد التابع لوزارة الصحة في المحافظة من استيعاب الأعداد المتزايدة من الإصابات وفي فترة قصيرة فقد تم قبول المواطنين المدنيين للعلاج في هذه المستشفى. وقد شكل هذا المستشفى الذي تبلغ طاقته الاستيعابية 120 سريراً في أقسامه المختلفة شكَّل رافداً كبيراً لنظام الرعاية الصحية في المحافظة والمخصص للتعامل مع إصابات فيروس كورونا، وبحسب العقيد طبيب يحيى بن عبدالله الراشدي قائد مستشفى القوات المسلحة بصلالة: "فقد قام المستشفى بإنشاء عيادة خاصة خارج المستشفى لمعاينة الحالات المشتبه بها، وتخصيص جناح خاص لعلاج الحالات المشتبه بها للرجال والنساء، وتخصيص جناح خاص آخر للحالات المؤكدة وظهور النتائج الإيجابية للمرضى" كما أردف قائلاً: "إننا قمنا أيضاً بتخصيص غرف لترقيد الأطفال للحالات المشتبه بها وكذلك للحالات المؤكدة بعد ظهور النتيجة، وتوفير مخزون كافٍ من وسائل الوقاية الفردية للأطقم الطبية العاملة بالمستشفى، وكذلك المراكز الطبية بالوحدات العسكرية بالمحافظة، وهناك تنسيق مع المديرية العامة للخدمات الصحية بالمحافظة ومستشفى السلطان قابوس بصلالة". (الإعلامية، 2020)

ثانياً: التطهير والتعقيم. نظراً للنقص الكبير لمعدات التطهير والتعقيم في المستشفيات المدنية وعدم قدرتها على تغطية الطلبات الكبيرة التي نتجت عن تفشي فيروس كوفيد – 19 بسرعة كبيرة والحاجة إلى القيام بعمليات التطهير بشكل منتظم وكذلك نقص المواد المطهرة في السوق العالمي، وفي إطار الأدوار والواجبات الوطنية واستمراراً لجهود قوات السلطان المسلحة في مكافحة فيروس كورونا المستجد جنباً إلى جنب مع باقي المؤسسات الحكومية الأخرى، ونظراً لتوفر المعدات

والأنظمة والأطقم الطبية المتخصصة في مجال الأسلحة البيولوجية والتي لا تتوفر مع وزارة البيئة والشؤون المناخية، قام الجيش السلطاني العماني بتفعيل الخطط الاحترازية، وتشكيل الفرق الميدانية المعنية بتطهير وتعقيم الآليات والطرق والمناطق. (الإعلامية، 2020) وعمل الجيش السلطاني العماني على الحد من انتشار الفيروس جنباً إلى جنب مع كافة المؤسسات والقطاعات الأخرى بالدولة، ممثلاً في هندسة قوات السلطان المسلحة. وتتجسد مهامه في إمكانياته من أجهزة ومعدات وآليات للتعامل مع خطط التطهير، بالإضافة إلى التدرب على التوقعات المماثلة التي قد تصاحب تطور جائحة فيروس كورونا، طبقاً لمتغيرات الموقف والأحداث المتسارعة. وتعمل قوات السلطان المسلحة على التكيف مع متطلبات الوضع الراهن، لتنفيذ أي مهام وواجبات قد يطلب إسنادها، وفقاً للإجراءات التي اتخذتها اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا.

ثالثاً: المستشفيات المتنقلة والميدانية. وصلت آخر حصيلة للإصابات المسجلة بمرض فيروس كورونا داخل السلطنة، بحسب ما رصده تطبيق "ترصد +" (134685) حالة مسجلة، أكثرهم من العمانيين، وقد تركزت أغلب الحالات المسجلة بالسلطنة في محافظة مسقط بـ (77780) حالة، تلتها محافظة شمال الباطنة بـ (20738) حالات، ثم محافظة جنوب الباطنة بواقع (18696) حالة، ثم محافظة الداخلية بـ(12034) حالة، ومحافظة ظفار (10678) حالة. (الصحة، 2020) وتوضح الإحصائيات السابقة وتوزعها على مناطق السلطنة المترامية الأطراف بأن عملية إغلاق المناطق بشكل كامل أو جزئي وساعات تقييد الحركة شكلت عائقاً كبيراً في نقل الحالات المصابة إلى المستشفيات المرجعية في المحافظات، ولذلك كان من المهم توفير الرعاية الصحية للإصابات بفيروس كورونا في المناطق النائية، كما أن قدرة المراكز الصحية المخصصة

للرعاية الأولية في القرى والمناطق النائية كانت محدودة. كل هذه الأسباب إضافةً إلى عدم توفر تسهيلات للمستشفيات المتنقلة لدى وزارة الصحة، ولتوفر مستشفيات ميدانية متنقلة لدى القوات المسلحة للاستخدام خلال حالات الطوارئ العسكرية، فقد قامت الخدمات الطبية للقوات المسلحة بتوزيع وإنشاء مستشفياتها المتنقلة لمساندة الجهود الاحترازية والإجراءات الاستباقية التي تؤديها وزارة الصحة وغيرها من الجهات لمواجهة فيروس كورونا المستجد، حيث تم نشر مستشفى متنقل في محافظة شمال الباطنة ومحافظة مسندم، كما ساهمت القوات المسلحة في إنشاء المستشفى الميداني في مطار مسقط القديم بمحافظة مسقط وذلك ليعمل رافداً للقطاع الصحي، والذي ساهم ليس فقط في تخفيف الضغط ليس على مستشفيات محافظة مسقط فحسب، وإنما المحافظات المجاورة أيضاً؛ حيث إنَّ القدرة الاستيعابية لجميع المستشفيات بمحافظة مسقط – سواء الحكومية أو الخاصة شارفت على الإمتلاء. وقد بدأ المستشفى في مرحلته الأولى بسعة 100 سرير، على أن يبلغ عدد الأسرَّة بالمستشفى 312 سريراً في المراحل التالية، ويلحَق بالمستشفى الميداني لمرضى "كوفيد – 19" مركز للإيواء أقيم على مساحة 10000 متر مربع بسعة 384 سريراً وسيتم تحويله لمستشفى إذا ما دعت الحاجة لذلك في المستقبل. (جريدة الرؤية، 2020) الأشكال (1) و (2) توضح المستشفيات المتنقلة والميدانية التي ساهمت القوات المسلحة في نشرها.

جدير بالذكر أن الإحصائيات التي نشرها موقع الخدمات الطبية لوزارة الدفاع يشير إلى عدد المصابين الذين تم علاجهم في المستشفيات المتنقلة والميدانية للقوات المسلحة، خلال فترة الإغلاق التام بين المحافظات، بلغ أكثر من 7000 حالة تفاوتت بين حالات مشتبه ومؤكدة للإصابة بفيروس كورونا. (الطبية، 2020) وقد تم نشر هذه المستشفيات المتنقلة في الأماكن المفتوحة للتقليل من انتشار العدوى وتجنب حدوث أي تجمعات في المستشفيات، وحرصت الجهات المعنية

على استخدام أفضل الأجهزة الطبية المتطورة والملائمة لمثل هذه النوعية من المستشفيات، حيث توفر خدمات طبية مكتملة دون أن تتسبب في احتكاك بين المراجعين للمستشفيات من المرضى والراغبين في تسلم بعض الأدوية.

رسم توضيحي 1مستشفى ميداني متحرك تقوده القوات المسلحة العمانية.

رسم توضيحي 2 مستشفى ميداني متنقل تشرف عليه القوات المسلحة العمانية.

رابعاً: توفير الأدوية ومعدات الحماية الشخصية للأطقم الطبية. تسببت عملية توقف حركة الطيران التجاري في بداية الأزمة وتعليق جميع رحلات الطيران الداخلية والدولية من وإلى مطارات السلطنة

وعدم قدرة الطيران العماني على تسيير رحلات شحن والحاجة الملحة للأدوية وأجهزة الفحص ومعدات الحماية الشخصية للأطقم الطبية في عجز كبير لدى مستشفيات وزارة الصحة، وذلك بسبب الإستهلاك المتزايد لهذه المعدات وعدم وجود مخزون كافٍ من المطهرات وأجهزة التعقيم وأجهزة التنفس الصناعي وكذلك الأجهزة والعقاقير المطلوبة لإجراء فحوصات بأعداد كبيرة للمواطنين ضد فيروس كورونا، كما أن هذه الأجهزة والمعدات لا يتم تصنيعها محلياً وإنما يتم إستيرادها بشكل كبير من الخارج. وفي إطار الجهود الوطنية الحثيثة والمتواصلة التي تبذلها السلطنة لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد، ووفقاً لما تقدمه قوات السلطان المسلحة من عمليات إسناد اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا انعكاساً لالتزام قوات السلطان المسلحة في أداء ما تفرضه عليها مسؤولياتها تجاه المجتمع والوطن، والعمل على ضمان استمرارية توفر الأدوية والمستلزمات الطبية بالإضافة إلى المواد الأساسية خلال هذه الأوقات الصعبة، فقد قام سلاح الجو السلطاني العماني بتسيير عدد من الرحلات الطارئة إلى جمهورية الصين لاستيراد مواد وأجهزة طبية متنوعة، وكذلك أجهزة فحص لكشف الإصابة بفيروس كورونا بهدف تعزيز المخزونات الطبية للبلاد واللازمة للتعامل مع هذه الجائحة، وبما يحقق المجهود الوطني من كافة المؤسسات الحكومية لمكافحة الفيروس المستجد. حيث ذكر وزير الصحة بأن السلطنة متثملة في سلاح الجو السلطاني العماني قامت بتسيير 16 رحلة إلى جمهورية الصين الشعبية وتم إحضار ما يقدر بأكثر من 300 طن من المواد الطبية المتنوعة لمكافحة فيروس كورونا إلى أن تم فتح خدمات الشحن التجاري بواسطة الطائرات. (أثير، 2020)

4.1.2 تقاطع العلاقات المدنية العسكرية في الجانب الاجتماعي:

أوجدت الأزمة التي فرضها فيروس كورونا المستجد على العالم ككل واقعاً جديداً بدأت ملامحه تلوح بتداعيات سلبية على عدة قطاعات كانت حتى وقت قريب تنمو وتزدهر. وفي ظل الانتشار المستمر للفيروس في السلطنة، أصبح العمال الأجانب هم الأكثر تضررًا، ومع انخفاض أسعار النفط والاستمرار في حالات الإغلاق والمخاطر الصحية بسبب الجائحة وقرارات تقليص أعداد العمالة وتسريح بعضها، فقد قررت الحكومة تحمل مسؤوليتها تجاه العمالة المغتربة. ومع انتشار فيروس كورونا في السلطنة واستمرار ارتفاع عدد الإصابات بين العمال الوافدين ظهرت العديد من المشكلات في إيواء القادمين من الخارج خلال أوقات التصدي للجائحة والقادمين من محافظات أخرى وإيواء المصابين منهم بالفيروس ولكن لم تستدعِ حالاتهم الصحية وجودهم في المستشفيات، حيث قامت وحدات الجيش بدعم جهود وزارة التنمية الاجتماعية المشرفة على قطاع الإيواء والإغاثة وتجهيز المدارس لاستخدامها كمراكز إيواء لتوفير أماكن إقامة مؤقتة لهم، وكذلك إصدار خطة حراسات ثابتة على مراكز الإيواء ومواقع تجميع مواد الإغاثة، كما قام سلاح الجو السلطاني العماني بأدوار جليلة من خلال ما قدمه من عمليات النقل بأنواعها المتعددة، والبقاء على أهبَّة الجاهزية العالية والاستعداد لكل ما من شأنه التسهيل والتيسير على المواطن والمقيم.

وبسبب ضغط أزمة تفشي فيروس كورونا بشدة على القطاع الاقتصادي في السلطنة وعلى أوضاع العمالة الوافدة، حيث يبلغ إجمالي سكان السلطنة 4 ملايين و645 ألف نسمة، من بينهم قرابة مليونين و700 ألف عماني، بنسبة 58.3% من إجمالي عدد السكان، وشكَّل الوافدون نحو 41.7% من إجمالي عدد سكان السلطنة بنهاية الربع الأول من العام الجاري 2020، بحسب المركز الوطني العماني للإحصاء والمعلومات. (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2020)

ظهرت مشكلة توفير مراكز إيواء للأيدي العاملة الوافدة غير المستوفية لشروط الإقامة في السلطنة، إذ أن هناك مجموعة كبيرة من الأيدي العاملة الوافدة السائبة، ومع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار العدوى بفيروس كورونا، ينبغي النظر إلى هذه العمالة التي تعتمد في معيشتها على المكسب اليومي، ومع توقف معظم الأعمال في البلاد فإن هذه العمالة قد تمثل خطراً أمنياً واجتماعياً على المجتمع. كما أن الأيدي العاملة الوافدة السائبة تقطن في مجاميع، وقد يسكن في غرفة واحدة نحو 7 إلى 10 أشخاص في بعض الحالات، لذا فقد قامت الجهات المعنية باستغلال المدارس لإيواء هذه العمالة وتوفير المأكل والمشرب مع تطبيق سبل الأمن والسلامة للعاملين في مراكز الإيواء والمستفيدين منها ومن ثم مع بدء افتتاح المجالات الجوية في العالم ليتم إعادتهم إلى بلادهم للتخفيف من العمالة السائبة في السلطنة.

غير أن اتساع الانتشار العشوائي لهذه الفئة في أماكن وجودها في مختلف المحافظات وعدم التزامها بإجراءات التباعد الاجتماعي والاتصال الجسدي، والالتزام بإجراءات العزل الصحي ومتطلبات التعافي، والبقاء في المنزل وعدم الخروج منه إلا للضرورة والحد من حركة التنقل، بالإضافة إلى مختلف الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية التي اتخذت منذ بدء جهود السلطنة في التعاطي مع هذه الجائحة؛ فقد قامت الحكومة بتوفير الأسرَّة والأدوية لعلاج هذه الفئات في المستشفيات وتوفير أماكن مخصصة للعزل المؤسسي لها حسب خطورة الحالة وشدتها. (الصحة، 2020)

يوضح الشكل (3) أدناه خريطة لتوزيع مراكز العزل والإيواء التي يشرف عليها قطاع الإغاثة والإيواء، وتظهر الخريطة تخصيص 21 مركز موزعة على مختلف محافظات السلطنة، وتضم محافظة مسقط أكبر عدد من المراكز؛ حيث يصل إلى 6 مراكز، تليها محافظة جنوب

الشرقية بـ 4 مراكز، ثم محافظة ظفار بـ 3 مراكز، والوسطى بمركزين، ثم مركز واحد للمحافظات الأخرى. (جريدة الرؤية، 2020)

ونظراً لعجز وزارة التنمية الاجتماعية المشرفة على قطاع الإغاثة والإيواء في تغطية جميع محافظات السلطنة، وبسبب تزايد عدد حالات الإصابة بشكل كبير فقد قامت قوات السلطان المسلحة بتقديم الإسناد للجهات والمؤسسات المعنية، وذلك تنفيذاً لقرارات اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، إلى جانب تفعيل آليات العمل الوطني المشترك بين مختلف مؤسسات الدولة العسكرية منها والأمنية والمدنية، حيث قام سلاح الجو السلطاني العماني والبحرية السلطانية العمانية والخدمات الهندسية بوزارة الدفاع بتوفير ونقل مجموعات مختلفة ومتنوعة من معدات الدعم والإسناد والمتطلبات الأساسية والضرورية لتجهيز مراكز الإيواء لقطاع الإيواء والإغاثة بمحافظة مسقط، وتعزيزًا لجهود المنظومة الطبية بالسلطنة للحد من انتشار فيروس كورونا من شأنها أن تساند الإجراءات الصحية للقطاع الطبي والجهات الأخرى ذات العلاقة في إطار استمرار تفعيل خطط قوات السلطان المسلحة لدعم الجهود الوطنية وإجراءات الحد من الآثار المترتبة على تفشي جائحة فيروس كورونا.

رسم توضيحي 3 عدد مراكز العزل المؤسسي في محافظات السلطنة.

4.1.3 تقاطع العلاقات المدنية العسكرية في الجانب الاقتصادي:

في ظل الظروف الحالية التي تعيشها السلطنة وبقية دول العالم بسبب تفشي جائحة كورونا، قامت السلطنة بتشكيل لجنة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد، تتولى معالجة الآثار الاقتصادية الناتجة عن الجائحة عبر وضع آلية مناسبة تضمن سرعة عودة الأنشطة الاقتصادية، من أجل ضمان تحقيق معدلات نمو بشكل متسارع واتخذت مجموعة من الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا. وبسبب إعلان اللجنة العليا لمكافحة كورونا بسلطنة عمان في 20 يوليو 2020م، إغلاقاً تاماً (منع التنقل) بين كافة محافظات السلطنة ضمن تدابير مكافحة الفيروس، حيث استمر الإغلاق بين 25 يوليو إلى 8 أغسطس وشمل القرار إغلاق كافة الأماكن العامة والمحلات التجارية بين السابعة مساءً والسادسة صباحاً. (الإعلامية، 2020) فقد نتج عن ذلك نقص حاد في المؤن والبضائع والمشتقات النفطية في

محافظة مسندم التي تفصلها عن بقية أجزاء السلطنة الحدود الإماراتية، وأصبح يتعذر الوصول إليها إلا عن طريق البحر أو الجو، فقد ساهمت البحرية السلطانية العمانية بتوفير سفن لنقل المؤن والسلع الغذائية وبالتنسيق مع المعنيين في المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، كما تم تدشين خط بحري بين ميناء شناص وموانئ محافظة مسندم لتوفير مخزون كافٍ في المشتقات النفطية والاحتياجات الضرورية ومختلف السلع بالمحافظة، وذلك بسبب غلق الحدود البرية مع دولة الإمارات العربية المتحدة واتقطاع النقل البري للبضائع وعدم إمكانية الوصول إلى محافظة مسندم العمانية إلا من خلال السفن أو الطائرات، وذلك في إطار دعم وإسناد كافة المؤسسات والقطاعات الأخرى بالدولة الحكومية منها والخاصة والمتأثرة بالإجراءات المتخذة حيال مكافحة جائحة فيروس كورونا، ومن أجل ضمان إدامة كافة الاحتياجات الضرورية والمعيشية الأساسية للمواطنين والمقيمين بالمحافظة. كذلك قامت قوات السلطان المسلحة ومن خلال اللجنة العليا بتقديم الدعم اللوجستي الاقتصادي بتنسيق البرامج اليومية لإيصال المؤن ومواد الإغاثة بشكل عام إلى المناطق المتضررة براً وجواً وبحراً وتسهيل إجراءات دخول المؤن عبر المراكز الحدودية لمشتريات وزارة التجارة والصناعة.

4.1.4 تقاطع العلاقات المدنية العسكرية في الجانب الأمني:

من جانب آخر عملت الجهات العسكرية والأمنية الأخرى على تفعيل نقاط السيطرة والتحكم المشتركة على الطرق الرابطة بين مداخل محافظات السلطنة ومخارجها كافة، فقد قامت وحدات مشتركة من الجيش السلطاني العماني بإسناد وزارة الداخلية المتمثلة في شرطة عمان السلطانية لتفعيل نقاط السيطرة والتحكم المشتركة بمحافظة الوسطى، ضمن إجراءات تطبيق قرارات اللجنة

العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، وذلك للحد من تنقلات المواطنين والمقيمين للمحافظة على سلامتهم، والوقاية من الآثار المترتبة على انتشار هذه الجائحة، واستجابةً لتصاعد أعداد الوفيات والإصابات في السلطنة بشكل كبير خلال الجائحة، فرضت اللجنة العليا المكلفة بمواجهة فيروس كورونا حالة الإغلاق التام بين محافظات السلطنة لفترات متعددة ومنعت الحركة بين المدن، في محاولة لاحتواء فيروس كورونا المستجد، الذي بدأ ينتشر على نحو واسع في البلاد؛ وهو ما دفع وزير الصحة أحمد بن محمد السعيدي، إلى وصف الوضع في البلاد بـ "المخيف جداً". (جريدة الخليج اونلاين، 2020) وبذلك قامت شرطة عمان السلطانية التابعة لوزارة الداخلية بإغلاق الحركة بين كافة المحافظات بالتعاون مع قوات السلطان المسلحة ومنع الحركة في مختلف ولايات محافظات السلطنة حسب تعليمات اللجنة العليا، ولا تكون هناك أي حركة للأفراد بأي وسيلة كانت.

الصورتان (4) و (5) أدناه توضحان مشاركة الجيش السلطاني العماني جنباً إلى جنب في تفعيل الإغلاق التام بين المحافظات. (أثير، 2020) وقد قامت وحدات من الجيش السلطاني العماني ووحدات من شرطة عمان السلطانية بتفعيل نقاط السيطرة والتحكم المشتركة مع بدء سريان الإغلاق التام على جميع مداخل ومخارج محافظات السلطنة، وقد انتشرت الوحدات المنفذة لنقاط السيطرة والتحكم المشتركة وفقًا لخطة الانتشار وبما يتطلبه تنفيذ قرارات اللجنة العليا.

رسم توضيحي 4 مشاركة الجيش السلطاني العماني في فرض الإغلاق التام.

رسم توضيحي 5 مشاركة الجيش السلطاني العماني في فرض الإغلاق التام.

جدير بالذكر أن القوات البرية في سلطنة عمان تشارك في المهام الأمنية الداخلية بالتعاون مع وزارة الداخلية، بحيث يتم تحريك القوات والتجهيزات في هذه الحالات حسب نوع المهمة وبناءً على أوامر محددة من الجهات العليا ذات الصلاحية، ويتضمن ذلك تأمين المعلومات والبيانات الدقيقة عن الكارثة واتجاهات تطورها وحجم الخسائر الناجمة عنها، وذلك للمساهمة في اتخاذ

القرارات السليمة اللازمة للتعامل السريع مع الكارثة، وعلى سبيل المثال: فإن طائرات الإطفاء مجهزة بالمعدات المناسبة لإطفاء الحرائق في المباني المرتفعة أو الأماكن المزدحمة التي لا تصل إليها فرق الإطفاء الأرضية، وكذلك تستخدم الطائرات أيضاً لنقل كبار المسؤولين إلى المناطق النائية، كما تساعد القوات المسلحة في المحافظة على الأمن، وتأمين المواطنين من أعمال السرقة والسلب والفوضى التي قد يقوم بها ضعاف النفوس والخارجون عن النظام أثناء الأزمة أو الكارثة.

4.1.5 تقاطع العلاقات المدنية العسكرية في الجانب الإعلامي:

لقد كان إبراز دور قوات السلطان المسلحة في هذه الأزمة إحدى المهام الرئيسية للتوجيه المعنوي برئاسة أركان قوات السلطان المسلحة بالتعاون مع وزارة الإعلام من خلال تلفزيون وإذاعة سلطنة عمان، وعليه قامت مديرية التوجيه المعنوي بإعداد خطة إعلامية عاجلة لإبراز هذا الدور وبث الرسائل عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لطمأنة المواطنين وتوجيههم إلى مواقع الفحص والإيواء وغيرها التي أقامتها قوات السلطان المسلحة لنقل الصورة الحقيقية للحالة في السلطنة على مدار الساعة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة الإعلام والمؤسسات الإعلامية الخاصة الأخرى، وإرشاد وتوجيه لجان الإغاثة والمنكوبين إلى الأماكن الآمنة، والقيام بأعمال التوعية والتثقيف والإرشاد للابتعاد عن الأوبئة عبر وسائل الإعلام المختلفة، وإعداد الخرائط والخطط اللازمة التي تساعد على تقدير الموقف في المنطقة المنكوبة، للخروج بقرارات سليمة وسريعة تلبي احتياجات السكان، كل هذه الجهود تتم بالتنسيق من شرطة عمان السلطانية. الرابط الالكتروني التالي على موقع اليوتيوب العالمي يوضح بعض النماذج للرسائل الإعلامية التي ساهم بها التوجيه المعنوي لقوات السلطان المسلحة لنشر الوعي بأهمية الالتزام بالإجراءات الاحترازية لتجنب الإصابة بفيروس

كورونا، والتعريف بدور القوات المسلحة في هذه الأزمة: الجيش السلطاني العماني يواصل استعداداته لتفعيل الخطط الاحترازية لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد19). https://www.youtube.com/watch?v=xkqE2fMe8mA كما توضح الصور أدناه بعض الرسائل الإعلامية للتوجيه المعنوي لمشاركة القوات المسلحة الجهود الحكومية للتوعية بمخاطر تفشي الإصابة بفيروس كورونا والإجراءات الاحترازية المطلوب القيام بها لتجنب الإصابة بهذا الفيروس.

رسم توضيحي 6 بدء التحصين ضد فيروس كورونا في قوات السلطان المسلحة.

رسم توضيحي 7 جهود الخدمات الطبية للقوات المسلحة في التعامل مع جائحة كورونا

4.2 كيف تغلبت سلطنة عمان على التداخلات والتقاطعات التي حدثت بين المؤسستين المدنية والعسكرية خلال التصدي لجائحة كورونا؟

قد قضت الأوامر السامية لجلالة السلطان بتشكيل اللجنة العليا برئاسة معالي السيد وزير الداخلية وعضوية رئيس أركان قوات السلطان المسلحة وعدد من أصحاب المعالي والسعادة على أن تتولى اللجنة رصد تطورات الفيروس والجهود المبذولة إقليمياً وعالمياً للتصدي له، ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأن ذلك ووضع الحلول والمقترحات والتوصيات المناسبة بناء على نتائج التقييم الصحي العام بحيث تستعين اللجنة بالأدوات والإمكانات اللازمة لإنجاح المهام المنوطة بها. (القانونية، 1996)

وفي هذا السياق، ذكر الفريق الركن أحمد بن حارث بن ناصر النبهاني رئيس أركان قوات السلطان المسلحة عضو اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا في حديث لجريدة الرؤية العمانية: "أن قوات السلطان المسلحة سخَّرت كل إمكانياتها لمساندة اللجنة العليا المكلفة بالأمر السامي ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، حيث قامت رئاسة أركان قوات السلطان المسلحة بنشر خطتها لجميع قيادات أسلحة قوات السلطان المسلحة والدوائر الأخرى في وزارة الدفاع للعمل على مساندة اللجنة العليا من حيث توفير كل ما يمكن تقديمه من مساعدة للجهات المعنية بالتعامل مع فيروس كورونا". (جريدة الرؤية ، 2020)

كان التقسيم الواضح للعمل والتعاون المؤسساتي بين الحكومة المدنية والقوات المسلحة عاملين أساسيين في هذا الجهد، ما يدل على تطور جوهري وبارز في العلاقات العسكرية المدنية في سلطنة عمان. فقد تقاطعت الأدوار التي قامت بها القوات المسلحة للتصدي لهذه الجائحة مع المؤسسات المدنية الأخرى كوزارة الصحة والداخلية ووزارة التجارة والصناعة والطيران المدني من خلال تسيير رحلات عسكرية لجلب الأدوية والمستلزمات الطبية من جمهورية الصين أثناء توقف رحلات الطيران التجاري، حيث جعلت الحكومة من التعاون في جهود مكافحة تفشي وباء كوفيد-19 ممكناً بين المؤسسة العسكرية والجهات المدنية، وذلك من خلال إنشاء اللجنة العليا المكلفة من قبل جلالة السلطان ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا والتي يمثل المؤسسة العسكرية فيها الفريق الركن رئيس أركان قوات السلطان المسلحة، فقد كانت جهود المؤسسة العسكرية مكملة ومتوازية مع الجهود المدنية للتخفيف من حدة هذا الوباء والاستفادة من الإمكانيات الضخمة المتوفرة لدى القوات المسلحة. وعليه يمكننا القول بأن نجاح سلطنة عمان في تنظيم العلاقة بين المؤسستين المدنية والعسكرية ساهم في تعزيز قدرات السلطنة في التصدي لانتشار جائحة كورونا والاستفادة القصوى من الإمكانيات الضخمة المتوفرة لدى الخدمات الهندسية بالقوات المسلحة.

إن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ترأس أحد اجتماعات اللجنة العليا، وأكد جلالته على دعم جهود اللجنة وتوفير كل الإمكانات لها للقيام بدورها وبذل كل ما يمكن من جهود لاحتواء الفيروس والتغلب عليه، وأكد على تعاون السكان على أرضه الطيبة. وفي حين تشكل جهود المكافحة الصحية لفيروس كورونا والإجراءات الوقائية خط الدفاع الأول لاحتواء الفيروس والحد من انتشاره، إلا أن التغلب على هذا الوباء يتطلب في الواقع جهوداً كثيرة متكاملة،

تمتد إلى كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية واللوجستية والإنسانية أيضاً، خاصة أن إجراءات العزل الصحي المنزلي والمؤسسي، والحاجة إلى الحد من التنقل والتجمعات البشرية، والالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي، وحتى إغلاق بعض الأماكن حمايةً للسكان. ومن هنا تحديداً، وفي إطار حرص الحكومة على تخفيف الآثار المترتبة على الفيروس والحد من انتشاره، فإن الحكومة اتخذت العديد من الإجراءات الاحترازية من خلال اللجنة العليا، التي تم إعلانها والعمل على التقيد بها على كافة المستويات. وفي حين تحرص الحكومة على توفير كل المستلزمات الطبية للتعامل مع الفيروس ولعلاج الإصابات التي تحتاج إلى علاج وزيادة وتكثيف الإجراءات الوقائية، تقوم قوات السلطان المسلحة بدعم جهود مؤسسات الدولة الأخرى، وتسخير إمكاناتها الفنية واللوجستية برًا وبحرًا وجوًا للتعاون مع اللجنة العليا والإسهام في تحقيق إجراءاتها وخطواتها التي تتخذها لاحتواء انتشار فيروس كورونا.

الفصل 5: توثيق وتعزيز العلاقات المدنية والعسكرية: رؤية وأطر تنظيمية مقترحة

إن قراءة النهج الذي التزمته قوات السلطان المسلحة في خريطتها الأدائية في التعاطي مع جائحة كوفيد 19، يتجسد في جملةٍ من الممكنات التي أكسبت عملها قوةً في الأداء وحكمةً في إدارة الأزمة، يأتي من بينها تعميق الشراكة المجتمعية والشراكة الأمنية والعسكرية خاصة، والتي برزت في تنفيذ نقاط التحكم والسيطرة المشتركة مع شرطة عمان السلطانية بما استهدفته من تقنين وضبط أو الحد من تنقلات المواطنين والمقيمين بين محافظات السلطنة، وبما يضمن تحقيق هدف التباعد الاجتماعي والجسدي ويستشعر المواطن والمقيم غاياته وأهدافه لخير نفسه وأسرته ومجتمعه، وبما يقلل من فرص اتساع انتشار المرض. كما شكَّل التعاون الوثيق بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية الأخرى أهم مرتكزات نجاح الخطة الوطنية لمكافحة تفشي جائحة كورونا، مع ظهور بعض التقاطعات بين المؤسستين في الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تتطلب بعض التقويم والتحسين لتفادي حدوثها في المستقبل وترشيد الإنفاق وتعزيز الكفاءة في التصدي وإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية مثل تفشي الأوبئة والأمراض المعدية.

لقد شكلت تجربة عمان الرصينة وخبرتها الواعدة في التعامل مع الأزمات والحالات الطارئة إطاراً وطنياً تفاعلت منطلقاته وتناغمت توجهاته وتقاربت الرؤية المؤسسية حوله في التعاطي مع فيروس كورونا المستجد، وعبر دخول منظومة الأمن والدفاع الوطنية كشريك استراتيجي في إدارة الجهد الوطني الموجه نحو جائحة كورونا، من خلال تعزيز جهود قوات السلطان المسلحة وشرطة عمان السلطانية في تفعيل نقاط السيطرة والتحكم لحركة تنقل المواطنين والمقيمين بين مداخل

ومخارج كافة محافظات السلطنة والتي جاءت تجاوباً مع سلسلة القرارات والإجراءات الصادرة من اللجنة العليا في التعامل مع تداعيات وتأثيرات جائحة انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) من أجل سلامة المواطنين والمقيمين وصحتهم ورفع درجة الجاهزية والتعبئة العامة عبر إحكام السيطرة وضبط وتنظيم وتقنين عملية التنقل بين المحافظات كافة، وعبر إيجاد بيئة تعاونية عززت من مسؤولية المواطن والمقيم في تمكين جهات الاختصاص من القيام بدورها لضمان الالتزام بتحقيق مستويات عالية من النجاح في الجهود، سواءً بالحد من انتشار فيروس كورونا المستجد أو برفع مستوى الوعي المجتمعي وخلق سلوك ذاتي من قبل الجميع يشعر فيه كل فرد بمسؤوليته في مواجهة هذه الجائحة.

لقد ساهم وجود اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)؛ في تحقيق تحول استراتيجي في مسيرة العمل الوطني المشترك نحو الحد من انتشار فيروس كورونا، وتعزيز مفهوم التعبئة العامة والجاهزية اللوجستية المستمرة لدى المؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية والقطاعين العام والخاص على حد سواء في التعامل مع هذه الظروف، بما يضمن تفعيل كافة خطوط التأثير الأمني والعسكري والاقتصادي والمعلوماتي والإعلامي واللوجستي والصحي والقانوني والتي برزت اليوم في أفضل نماذجها تنسيقاً وتنظيماً وتفعيلاً وممارسةً عبر تمازج الأهداف وتناغم الآليات وتكامل الأدوات ووضوح رؤية العمل، وصياغة مفهوم أعمق لإنسانية المواطن في فقه الدولة وبنيتها التنظيمية والتشريعية والرقابية، وأن العمل على تحقيق صحة المواطن والمقيم وسلامتهم وإبعادهم عن مخاطر الأوبئة والأمراض والأزمات وتقليل مخاطر هذه الجائحة أولوية وطنية وغاية يجب أن تحظى بالمزيد من العمل والإنجاز والتضحيات وهو ما أثبتته اللجنة العليا المكلفة في كل خطوات الإنجاز التي حققتها والتي

أكسبتها ثقة القيادة الحكيمة لجلالة السلطان وشعور المواطن والمقيم بما تقدمه من أنموذج في البناء الوطني الرصين؛ فإن التناغم الوطني المؤطر وفق خطط أداء واعدة، واستراتيجيات متقنة ومسارات تنظيمية وتخطيطية فاعلة، هو الركيزة لدفع جهود العمل من أجل الحد من تأثير هذه الجائحة، وبلورة فرص أكبر للمواطن والقطاعات الخدمية والإنتاجية لإثبات حضورها في ميدان الالتزام بكل ما يصدر عن اللجنة، وضمان جاهزيتها في التعاطي مع الواقع الذي فرضته جائحة كورونا، والمفاهيم والخبرات والتجارب ورصد أفضل الممارسات الداعمة لتحقيق هذا المسار، لرسم هيكلة جديدة للواقع الوطني في التعامل مع كورونا تأخذ في الاعتبار كل مسارات التأثير ومنصات التفاعل عبر توحيد لغة الخطاب الإعلامي في مواجهة الإشاعة، وصياغة رسائل إعلامية واضحة تتسم بالقوة والمهنية والوضوح والتأثير في ظل نطاق إعلامي موحد ورسالة إعلامية أخلاقية مشتركة تخدم أساسيات العمل وتقرأ روح التناغم الحاصلة بين الواقع العملي والتوقعات المتوخاة وتسويق أفضل الممارسات العملية الداعمة، سواء من خلال مبادرات المواطنين وجهود المؤسسات لهذا النهج والتي يستقرئها الواقع وتؤسسها التفاعلات الحاصلة بين مختلف القطاعات لمساعدة المواطن في تجاوز هذه الجائحة.

إن متابعة الجهات الحكومية العمانية للجائحة ومتطلبات التعامل معها وفق استراتيجيات واضحة وسيناريوهات عمل عززت من مسارات التناغم الوطني بين المؤسسات المدنية والمؤسسات العسكرية والأمنية في التعامل مع هذه الجائحة كان لها خصوصيتها وتفردها الذي ينسجم مع الواقع الاجتماعي ويرتبط مع إنسانية القيادة العمانية ورؤيتها الحكيمة في الإنسان العُماني، رهان الحل والحلقة الأقوى في كسب فرص النجاح في الحد من انتشار المرض وإبطاء سرعته، وعبر التعاطي الواعي والتجاوب المطلق مع كل القرارات والإجراءات التي جاءت كنتاج لعمل وطني مشترك

وسيناريوهات أداء في مواجهة الأزمات والتعاطي مع هذه الجائحة، ليعبر في الوقت نفسه عن ممارسة عمانية أصيلة لها مرتكزاتها وأطرها التنظيمية والتشريعية والهيكلية في مسيرة الدولة العمانية في تعاطيها مع الأزمات؛ فإنها في الوقت نفسه اتخذت من وضوح استراتيجيات العمل ووجود مرجعية وطنية عليا في التعامل مع الجائحة مدخلاً استراتيجياً عزز من كفاءة القرارات ونجاعة الحلول ورصانة الأدوات وتوحيد الجهود الناتجة عنها؛ وهو ما رسم للمجتمع بكل شرائحه وفئاته مسار واضح في كل خطوات العمل ومحطات الإنجاز وقراءة المؤشرات وتحليل بيئة العمل الصحية، إذ القرارات المتخذة من اللجنة العليا المكلفة بنيت على مراحل واضحة وخطوات ممنهجة وتحليلات دقيقة وفهم للواقع واستشراف للوضع المستقبلي وتشخيص دقيق لمكامن وبؤر المرض وأماكن وجودها وقراءة واسعة للتوقعات، سواء في عدد الحالات المصابة أو كذلك حالات الشفاء مما أعطت المواطن ثقة كبيرة في التقدم النوعي المرجو في المراحل التي وضعتها اللجنة العليا، وهي بما حملته من شفافية وموضوعية ومصداقية ووضوح فإنها أيضاً اتسمت بتدرجها بحسب المستجدات ومعطيات انتشار الفيروس والمؤشرات والتقارير العالمية للمرض والرصد اليومي الذي تقوم به وزارة الصحة في هذا الشأن.

ومن خلال دراستي البحثية لتنظيم العلاقات العسكرية المدنية والتقاطعات التي قد نشأت خلال الاستجابة للكوارث الطبيعية والأزمات الصحية كتفشي جائحة كورونا (كوفيد 19) ومن خلال تجربتي في هذا المجال، فإنني اقترح بعض الأطر التنظيمية لتعزيز وتوثيق العلاقات المدنية العسكرية وتعظيم النتائج والفوائد من الإمكانيات المختلفة المتوفرة لدى المؤسستين لتحقيق الغاية الوطنية العليا وتوفير أفضل خدمة ممكنة للمواطن، لذلك فإنني اقترح إطاراً تنظيمياً وقانونياً جديداً ينظم العلاقات بين المؤسستين المدنية والعسكرية خلال التصدي للأزمات والكوارث الطبيعية يتم

إعداده من قبل مختصين في الجوانب الإدارية والقانونية والتنظيمية يراعي عدداً من الأطر التي سوف تسهم بلا شك في ترشيد الإنفاق وتعزيز الكفاءة في مواجهة الأزمات وإدارة الكوارث وتقليل المخاوف بشأن الحريات المدنية، ومن هذه الأطر ما يلي:

1. وجود إطار دستوري محدد يوضح مجالات عمل كل من المؤسستين السياسية والعسكرية في وقت الطوارئ والأزمات والكوراث يحدد طبيعة العلاقات المدنية العسكرية وحدودها:

إن أهم أدوات فض الخلاف فيما يقع من سوء فهم أو تجاوز للصلاحيات من أي مؤسسة أو إطار هيكليٍ من أطر ومؤسسات الدولة؛ وجود نصوص دستورية توضح مجالات عمل ومسؤوليات كل من هذه المؤسسات وقت الطوارئ والأزمات والكوارث، التي تختلف اختلافاً كلياً عن حالات الطوارئ العسكرية التي تطبق فيها الأحكام العرفية وتكون فيها القوات المسلحة هي الحاكم الفعلي للدولة، وذلك ليعرف كلٌ منها حدَّه فلا يتجاوزه ويركز على اختصاصه، وفي غياب مثل هذه النصوص والقوانين، فإن احتمالية الخلاف عالية ومساحات الاشتباك متوفرة، لذلك لا بد من وجود مثل هذه الأطر الدستوية لتمنع الخلاف، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه النصوص نصوص غير جامدة، فهي تراعي متطلبات الموقف وتتطور بتطوره لتجيب على تعقيداته.

إذن يمكن القول إن انتشار جائحة كورونا على مستوى السلطنة، وما نتج عنها من آثارٍ صحية واجتماعية واقتصادية وغير ذلك، قد أفرزت بكل وضوح نتائج قانونية تمثلت في العديد من السياسات والتوجهات والوسائل القانونية، ومن أبرز وأهم تلك التدابير والوسائل القانونية التي قامت بها السلطنة في هذا الاتجاه، إحداث لجنة عليا كلِّفت ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، تلاها تشكيل لجنة مصغرة تتولى معالجة الآثار الاقتصادية الناتجة عن هذه الجائحة، بالإضافة إلى إجراء العديد من التعديلات على قانون مكافحة الأمراض المعدية

الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٢/٧٣، هذا بخلاف الإجراءات والتدابير العملية التي اتخذتها السلطة التنفيذية على أرض الواقع، سواء كان ذلك من خلال شرطة عمان السلطانية أو وزارة الصحة أو البلديات الإقليمية وموارد المياه، أو غيرها من مؤسسات الدولة التابعة للسلطة التنفيذية.

2. **تعزيز وتعميق احترام المستوى السياسي المدني للاستقلال الذاتي للعسكريين المحترفين في اداء مهامهم والإحساس بالثقة في القيادة العليا للقوات المسلحة:** وحيث أن المستوى العسكري قد انصاع للمستوى السياسي وانقاد بقيادته وسلم له إدارة القدرات الناعمة للدولة ليحقق الأهداف ويدافع عن المصالح، فإن المستوى العسكري ينتظر من المستوى السياسي أن يبادله نفس الشعور ويمنحه نفس الثقة، لتتكامل وتتضافر الجهود فتتحقق الأهداف بأقل الخسائر وأقل المجهود، وهذا ما يتفق مع نظرية "المسؤولية التشاركية" لدوجلاس بليند التي سبق وأن تطرقت إليها في الإطار النظري لهذا البحث، والتي تؤكد على مبدأ اقتسام المسؤولية وفق ما يحدده الدستور والقانون من اختصاصات لها، مع ضمان خضوع القوات المسلحة للسلطة المدنية وضمان احترام السلطة المدنية لمهنية المؤسسة العسكرية وامتناعها عن التدخل في عملها.

3. **تحديث الاستراتيجية بهدف تطوير القدرات والإمكانات اللازمة لضمان الجاهزية وسرعة الاستجابة** للسيطرة على الحوادث والتحديات البيولوجية، واكتشاف المخاطر والاستجابة لها، واحتوائها والتعافي منها، وتعزيز عمليات إدارة المخاطر من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والابتكار والاستفادة من البيانات الضخمة المتاحة واستشراف المستقبل، وذلك بالاستفادة من المعاهد والكليات والمؤسسات التدريبية المتوفرة لدى القوات المسلحة والكادر البشري المؤهل والذي يتحلى بالانضباط وتحمل المسؤولية.

4. **التخطيط المسبق لكيفية تنظيم عمل المؤسسات الحكومية في حالة ظهور أزمات طبيعية مثل تفشي جائحة كورونا:** إن التفكير بمواجهة الأزمات والكوارث على اختلافها وتنوعها وإدارتها وفق منهج علمي صحيح يعتمد على سيناريوهات وخطط لكل أزمة قد تنزل بنا أو بمؤسساتنا المختلفة يعتبر أول خطوات النجاح في مواجهتها، كما يعدُّ الإعداد والتأهيل المستمر لفريق عمل متجانس لمواجهة الأزمات والكوارث بمثابة السور الواقي من كل مفاجئةٍ ليست بالحسبان. إن التخطيط وعمل التجارب لمواجهة المخاطر والأزمات المحتملة من أهم العناصر التي تساعد القوات المسلحة على التعامل مع هذه المخاطر وإدارتها بكفاءة وفعالية بالشكل الذي يمكّن من استخدام استراتيجيات المبادرة وليس بأسلوب الفعل ورد الفعل لمواجهة كافة أنواع المخاطر والأزمات المحتملة، كما إن استخدام التخطيط كأداة منهجية للتعامل مع الأزمات يساعد على تحديد سبل التعامل مع الأزمات ويوفر الجهد والموارد البشرية والمالية.

5. **تفعيل الأدوار التنموية والاجتماعية والثقافية لمنظمات المجتمع المدني:** ثمة حاجة ماسة لتعزيز الجهود من إصلاح بيئات المجتمع المدني في المنطقة العربية بشكل عام، والإقرار الفعلي بشراكة المجتمع المدني في مسارات التنمية، فالقيود المفروضة في العديد من البلدان أفضت إلى وجود فجوة تحد من الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني مثل: جمع التبرعات والمتطوعين والمساهمة في الجهود الوطنية لمواجهة الأزمات والكوارث وتمثيل المواطنين في اللجان الحكومية وبما يتفق ومتطلبات التنمية، فضلاً عن مقتضيات التعافي في مرحلة ما بعد الوباء.

6. **ضمان وجود نظام اتصال إعلامي فعال مرتبط بالأزمة:** ويتم ذلك من خلال تشكيل وحدة اتصالات فعالة للأزمة واختيار متحدث باسمها للتحدث مع وسائل الإعلام المختلفة، وذلك

لغرض توحيد جهة الإدلاء بالبيانات لضمان عدم تضارب المعلومات التي تنشر عن الأزمة، وهذا ما اتضح جلياً خلال تصدي السلطنة لجائحة كوفيد 19 ووجود وسائل إعلامية مدنية وعسكرية مختلفة تتعاطى مع الرسائل الإعلامية المراد إيصالها إلى المواطن.

ومن خلال دراستي لمنظومة إدارة الأزمات والطوارئ بالسلطنة وللرقي بها إلى أعلى المستويات، فإنني اقترح تشكيل لجنة مشتركة من المؤسسات المدنية والعسكرية لإعادة صياغة المنظومة الوطنية لإدارة الأزمات والطوارئ وإيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق الجاهزية التامة في الأحوال الاستثنائية، وذلك من خلال القيام بما يلي:

(1) إعادة صياغة الخطة الوطنية لإدارة الأزمات بمشاركة كافة الجهات المعنية.

(2) تشكيل لجان فرعية للجنة الوطنية للدفاع المدني في محافظات ومناطق السلطنة، وتحديد مجال اختصاصاتها، ووضع القواعد التنظيمية لعملها.

(3) العمل على إيجاد مركز مجهز لإدارة الأزمات، وأن يراعي عند تصميمه جميع العوامل الجغرافية.

(4) البناء على قواعد بيانات محدثة لجميع المنشآت المدنية والطرق والتضاريس وأنظمة المعلومات الجغرافية.

(5) إعادة توزيع مخازن الاحتياطي الغذائي في محافظات ومناطق السلطنة، تسهيلاً للإجراءات الإدارية وعمليات الإمداد، وإيجاد مركزية لتوزيع مواد الإغاثة في المناطق المتأثرة.

(6) تفعيل خطة الطوارئ التي تم إعدادها من قبل اللجنة الوطنية الخاصة بمجالات الأزمات الناتجة عن استخدام المواد الخطرة.

(7) تأسيس مستشفيات قابلة للنشر السريع، بما في ذلك دراسة إمكانية نقلها جواً.

(8) وضع خطة إعلامية مشتركة مرجأة بين وزارة الإعلام وقوات السلطان المسلحة وشرطة عمان السلطانية بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.

(9) تأهيل وتجهيز المراكز المخصصة لعملية الإيواء أثناء الأزمات بالخدمات والمرافق اللازمة بما في ذلك التغذية.

إن الإطار التنظيمي والقانوني الذي اقترحت إعداده أعلاه، لا يقلل من أن وجود اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) قد ساهم في تحقيق تحول استراتيجي في مسيرة العمل الوطني المشترك نحو الحد من انتشار فيروس كورونا، وتعزيز مفهوم التعبئة العامة والجاهزية اللوجستية المستمرة لدى المؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية والقطاعين العام والخاص على حد سواء في التعامل مع هذه الظروف، بما يضمن تفعيل كافة خطوط التأثير الأمني والعسكري والاقتصادي والمعلوماتي والإعلامي واللوجستي والصحي والقانوني، ومن وجهة نظر الباحث الشخصية: قد يكون هناك قصور يواجه تنظيم العلاقات المدنية العسكرية في العالم العربي بشكل عام وسلطنة عمان بشكل خاص فيما يتعلق بالافتقار إلى إدارك الحاجة إلى إصلاح النظم والتشريعات التي تؤطر لكيفية تنسيق العمل بين المؤسسة العسكرية ومؤسسات الدولة المدنية الأخرى للتصدي للكوارث والأزمات الطبيعية بما في ذلك تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)، لأن الإقرار بوجود مشكلة من الأساس يعد من الركائز الأساسية للبدء في حل هذه المشكلة، حيث أن القوات المسلحة في البلدان العربية هي في أعلى

المؤسسات القائمة في الدولة التي يثق بها المواطن وذلك لمساهمتها في تحقيق مستوى عالٍ من الأمان، وبذلك يوجد نوع من الرضا عنها ولا بد من تغيير هذه القناعة بأن القوات المسلحة مؤسسة كاملة لإحداث إصلاح في المنظومة. وعلى الرغم من كل التحديات التي تواجه إصلاح المنظومة، فإن هناك حاجة ماسة له لأن القطاعات الأمنية والعسكرية من أهم ركائز الدولة، ولا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية التي أصبحت من المسائل الملحة التي تعصف بالاقتصاديات العالمية عقب انتشار الفيروسات والأوبئة (كورونا نموذجاً) وتداعيات انخفاض أسعار النفط والتجاذبات السياسية بين القوى العظمى في العالم. ومن المهم جداً إبعاد المؤسسات العسكرية في العالم العربي عن السياسة، وأن تكون خاضعة بشكل كامل للسلطة السياسية تنفذ ما يوكل إليها من مهام للدفاع عن تراب الوطن، وعلى السلطة السياسية أيضاً احترام خصوصية ومهنية المؤسسة العسكرية وجعلها تدير أمورها العملياتية بإستقلالية ومهنية عالية بعيداً عن التدخل السياسي.

تبقى الحقيقة أنه في حالة حدوث الأزمات الأمنية غير العسكرية كما في حالات الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والأعاصير وإنتشار الأمراض المزمنة والأوبة، تكون هنالك حاجة ماسه لتفعيل كافة عوامل القوة الوطنية في الدولة لمواجهة هذه المخاطر والتخفيف من تأثيرها المحدق بأمن المواطن وحمايةً لكيان الدولة. لذلك، فإنه من البديهي ولمصلحة الوطن العليا إعادة بحث وصياغة دور الجيش داخلياً في المجتمع والثقة بقدراته وإمكانياته الضخمة على الإدارة الفعالة لهذه الأزمات والمساهمة في صناعة القرار الوطني، بدلاً من محاولة إبقاء الجيش بعيدًا عن المساهمة في الجهود الوطنية للأزمات والكوارث المحلية التي تهدد الأمن القومي للدولة، بالإضافة إلى العمل على توطيد العلاقات بين المؤسسات المدنية والعسكرية وإيجاد آليات متجددة ومبتكرة للتعاون مع

الجيش ليتم استخدام الإمكانيات المادية والبشرية الضخمة المتوفرة لديه بصورة أكثر بفعالية في مواجهة الكوارث والأزمات.

الخاتمة

تعتبر النظرية الأمريكية التقليدية في دراسة العلاقات المدنية – العسكرية التي أوردها "صامويل هانتنجتون" في مؤلفه بعنوان "the soldier and the state" الذي صدر عام 1958، أساس لكثير من التحليلات السياسية المعاصرة والتي تؤمن بأنه يجب أن تقوم علاقة المؤسسة العسكرية على الخضوع للسلطة السياسية المدنية، مع إحداث نوع من التوازن بين الدور المدني والعسكري، والذي يكون في غالبه في المسائل الأمنية مع إضفاء الطابع المهني على المؤسسة العسكرية الحديثة وإنشاء قوة عملياتية قادرة على القيام بمهامها المقدسة في الدفاع عن الوطن وصون منجزاته. وفي هذا الإطار قمت بإستعراض نظريتين رئيسيتين، اعتقد بأنهم الأنسب لتوصيف العلاقات المدنية العسكرية خلال الأزمات والكوارث الطبيعية، هما: نظرية التوافق التي طرحتها الباحثة ريبيكاشيف بهدف التأكيد على الفصل بين العسكريين والمدنيين، وتؤكد هذه النظرية على أهمية التعاون بين العسكريين والمؤسسات السياسية والمجتمع ككل، كما ترى أن العسكريين والقيادة السياسية والمواطنين هم شركاء. والنظرية الثانية نظرية المسؤولية التشاركية والتي طرحها باحث يدعى "دوجلاس ل. بلاند "، وتعتمد هذه النظرية على أساس أن للعسكريين دورهم فى مجالات الدفاع بشكل أساسي إلى جانب دورهم في حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة وأن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام السلطة، حيث أن لكل من المدنيين والعسكريين مسئولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولا يكون هناك تداخل بين المسئوليات. وفقاً لهذه النظرية فإن مفتاح السيطرة المدنية على الجيش هو آلية المساءلة الفعالة التي تمكن السلطة المدنية من إخضاع ضباط الجيش للحساب، لأن المحاسبة هي الآلية الرئيسية التي تمكن من تحقيق

سيطرة حقيقية على القرارات والسلوكيات الخاصة بالفاعلين السياسيين والمسؤولين العسكريين الذين يتولون السلطة سواء في الحكومة أو في القوات المسلحة.

وقد اعتمد هذا البحث على أفكار دوجلاس ل. بلاند ونظرية المسؤولية التشاركية (Shared Responsibility) في العلاقات المدنية العسكرية لأنها الأكثر تناسباً مع حالة الدراسة، فقد اتضح من خلال استدعاء الجيوش وإعلان حالة الطوارئ لمواجهة تفشي هذا الوباء أن التوصل إلى صيغة أو آلية ملائمة ومتوازنة بين المهام التقليدية التي أسست من أجلها القوات المسلحة وهي حماية الوطن وحفظ أمنه، والأدوار غير التقليدية التي يكلف بها في حالات الكوارث والأزمات غير العسكرية مثل تفشي الأوبئة والكوارث الطبيعية، يعتبر أمراً مهماً جداً وذلك للتأكد من أن السلطة المدنية المنتخبة من قبل الشعب تمارس سيطرتها الكاملة على القوات المسلحة وفي نفس الوقت ضمان عدم تدخل السلطة المدنية في عمل المؤسسة العسكرية الداخلي وإحترام حرفيتها ومهنيتها خلال عمليات الإستجابة الوطنية لمثل هذه الأزمات والكوارث وأن تكون هنالك علاقات بين المؤسستين المدنية والعسكرية قائمة على الأسس الديمقراطية وتصب في مصلحة الوطن العليا وأن تتظافر الجهود وتتوحد لتحقيق النتائج المرجوه، بالإضافة إلى تجنب أي سوء فهم أو تجاوز للصلاحيات من قبل أي جهة. كما يمكننا القول بأن هناك أهمية كبيرة أكثر من أي وقت مضى لتنظيم العلاقات العسكرية المدنية وقت الأزمات والكوارث نظراً لتعدد وكثرة الأزمات التي تواجهها الدول اليوم على جميع المستويات الصحية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والتي تكون في معظم الأوقات خارج قدرات المؤسسات الحكومية المدنية وتستدعي تدخل الجيوش للمساهمة في إسناد الجهود الحكومية في هذا الإطار للاستجابة لهذه الكوارث والتقليل من حدة الخسائر

البشرية والمادية، وما يصاحب ذلك من توتر متبادل بين المدنيين والعسكريين في إدارة الأزمة ومسألة اتخاذ القرارات الحيوية.

اتضح من خلال هذه الدراسة أن القوات المسلحة لأي دولة جزء لا يتجزأ من بناء أي مجتمع، ومن الصعب جداً فصل الجيش عن المجتمع رغم تباين المسؤوليات لدى الطرفين ما بين مهام وواجبات عسكرية ومدنية وله دور كبير وبارز في جميع الأعمال بغض النظر عن عمله الرئيسي، وهو الدفاع عن أرض الوطن وصون منجزاته، ولذلك فإن الجيش جزء محوري من الخطة الوطنية للدفاع المدني ضد الكوارث الطبيعية والاصطناعية بالتنسيق مع الدوائر والوزارات المدنية الأخرى أثناء الكوارث الطبيعية، ولإنجاح هذه الخطة يجب عمل التدريبات العملية في معالجة الكوارث التي يتوقع حدوثها في أي دولة من دول العالم بما فيها السلطنة لا سمح الله. إذ تربط المؤسسة العسكرية بالمجتمع المدني بصلات وثيقة، تنبثق عن طبيعة الجيش التركيبية والخلفيات الاجتماعية لأفراده. وبدوره، يعتبر الجيش أقوى مكونات المجتمع، بفعل الجاهزية العالية التي يمتلكها من المؤسسية ووسائل القوة، والتي تمكّنه من فرض سلطته والسيطرة على باقي المكونات الاجتماعية والسياسية داخل نظام الدولة، بما فيها السلطة المدنية متى استدعت الحاجة لإعلان حالة الطوارئ والاستجابة للكوارث الكبرى التي تهدد أمن الدولة والسلامة العامة للمواطن.

ووفقاً لما سبق التطرق له يمكننا القول بأنه في حال انتشار الأمراض والأوبئة والكوارث والأزمات يمكن أن تقوم المؤسسات العسكرية بدورٍ مساند ومكمل للدور الذي تقوم به المؤسسات المدنية الصحية الأخرى المكلفة بمكافحة الأمراض، كما يمكن أن يتطور هذا الدور بشكل عام بحيث يصبح دوراً محورياً وحاسماً حينما ينتشر الوباء ويصبح خارج القدرات المدنية في مكافحته. وبذلك أسهم تزايد هذه الأدوار للجيوش في تغير استراتجياتها في مواجهة الأمراض والأوبئة العابرة

للحدود كفيروس كوفيد19 تأتي على خلفية عدة اعتبارات ومبررات رئيسية أهمها: ضخامة بعض الأمراض العابرة للحدود والأوبئة وصعوبة السيطرة عليها من قبل الجهات المدنية بمفردها، وامتلاك الجيوش الخبرات البشرية والعلمية المدربة والمؤهلة، وسرعة الاستجابة في ظل امتلاك العديد من الجيوش للقدرات اللوجيستية والعملياتية، فضلاً عن امتلاك الجيوش لثقافة الخدمة والتطوع، بل والتضحية والفداء لمواجهة التهديدات التي تواجه الدولة.

وفي إطار الجهود الحكومية لسلطنة عمان، نموذج البحث، لمواجهة تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) ظهرت عدد من التقاطعات بين المؤسستين المدنية والعسكرية في عدد من المجالات مثل الجانب الصحي والجانب الأمني والجانب الاقتصادي والاجتماعي والجانب الإعلامي، إلا أنه ومن أجل تهيئة الاستجابة الوطنية في السلطنة لمكافحة جائحة كورونا فقد أصدر جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – مرسوماً سلطانياً لإنشاء اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) وذلك في ضوء المعطيات والمؤشرات الصحية المستجدة وما يصدر عن منظمة الصحة العالمية في هذا الشأن. ، وقد ضمت هذه اللجنة في عضويتها جميع الجهات الفاعلة وذات العلاقة المدنية والعسكرية. ساهمت هذه اللجنة في تذليل وتسوية جميع التقاطعات التي ظهرت بين الأدوار والمهمات التي قامت بها الجهات المدنية والعسكرية وذلك في إطار مفهوم نظرية المسؤولية التشاركية للعلاقات المدنية العسكرية بحيث تتحقق السيطرة المدنية على الجيش من خلال اقتسام المسؤوليات بينهما وفق ما تحدده قرارت هذه اللجنة. وقد ساهم وجود اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، في تحقيق نقلة نوعية في مجال العمل المشترك على المستوى الحكومى للحد من انتشار فيروس كورونا، وتطوير مبدأ التعبئة العامة والجاهزية اللوجستية

المستمرة لدى المؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية والقطاعين العام والخاص في التعامل مع هذه الظروف، وذلك للإستفادة القصوى جميع الأمكانيات المتوفرة منها الأمنية والعسكرية والاقتصادية والمعلوماتية والإعلامية واللوجستية والصحية والقانونية وكذلك تنسيق وتفعيل وتنظيم هذه الإمكانيات وتوحيد الأهداف والآليات وتكامل الأدوات ووضوح رؤية العمل.

إن البروز المتزايد للقوات المسلحة منذ اندلاع الوباء لا يعني بالضرورة دورًا سياسيًا أكبر، إنه على الأرجح علامة على قدرة القوات المسلحة على تحمّل مسؤولية إضافية، ودعم استجابة الحكومة المدنية للوباء من دون التدخل في إدارتها اليومية، حيث تمتلك الجيوش قدرات هائلة تمكنها من التعامل مع الأوبئة، بجانب أن أفرادها مدربون على العمل في عالم من الأسلحة البيولوجية، ويملكون المعدات الثقيلة وتجهيزات الحماية الشخصية اللازمة للعمل داخل بيئة مصابة. أيضاً، تحظى الجيوش بمؤسسات طبية ضخمة وقدرات بحثية يمكن تطبيقها على العلاجات التكتيكية والبحث عن لقاحات وعقاقير مسكنة، بجانب ذلك تملك الجيوش القدرات اللوجيستية التي تمكنها من نقل القوة البشرية والمعدات، بل ومستشفيات كاملة عبر أرجاء العالم في غضون أيام أو حتى ساعات. وأخيراً، تتميز غالبية المؤسسات العسكرية بثقافة الخدمة، مما يعني أن أفرادها سيكونون على استعداد للتضحية في مواجهة أخطار شخصية، مما يجعل من الجيوش في مثل هذه المواقف مزيجاً ثرياً من القدرات.

يبقى القول إن جائحة كورونا بتداعياتها السلبية على مختلف الاقتصادات العالمية، فإن سبل وآليات المواجهة باتت تستلزم تكريس نموذج الشراكة والتعاون البناء بين العناصر المدنية والقوات المسلحة بقطاعاتها وتشكيلاتها في مختلف دول العالم، ويظل وعي المواطنين والتزامهم بالقواعد التي تفرضها مؤسسات الدولة واجبة الاحترام والتنفيذ تجنباً للدخول في السيناريوهات الأكثر

خطورة وفداحة للجميع. وفي الأزمات الأمنية غير العسكرية، كما في حالات الكوارث الطبيعية، تتعاظم حاجتنا إلى استنفار كافة قوى الدولة للتصدي للخطر الداهم حفظًا لأمن المواطن وحماية لأركان الدولة. من هنا، فإن الأجدى من محاولة إبقاء الجيش بعيداً عن الاستجابة للأزمات المحلية التي تهدد الأمن القومي للدولة، هو إعادة التفكير في دور الجيش في المجتمع والثقة بقدراته على الإدارة الحسنة للأزمات وصناعة القرار. ويكون من الأجدر بنا في هذا السياق، السعي لتوطيد العلاقات المدنية العسكرية وإكتشاف آليات متجددة للتعاون مع الجيش ليتم استخدام أصوله بفعالية في الاستجابة للكوارث والأزمات، بما يتعدى إمداد الأفراد بالمستلزمات.

إن أهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة أن المهمة الأساسية للجيوش لا تقتصر على الدفاع عن الدولة وحدودها البرية والجوية والبحرية ضد أي مخاطر أو تهديدات خارجية، وإنما ومع تغير مفهوم التهديدات الأمنية، فضلاً عن اتساع نطاق الكوارث والأزمات فإن تدخل الجيوش لمواجهتها قد أضحى ضرورة استراتيجية وخاصة في ظل القدرات النوعية التي تؤهلها للعمل في كل الظروف وفي بيئة عمل ضاغطة، فضلاً عما لدى الجيوش من خدمات طبية متميزة تمكنها من العمل بكفاءة خلال الأزمات والكوارث التي تحتاج إلى جهود فورية ونوعية. وكذلك هناك أهمية خاصة لإيلاء تمرينات المحاكاة لأزمات متوقعة أهمية بالغة والتي تضم أفرادًا من الجيوش والمدنيين على حد سواء بحيث يتكامل العنصر العسكري مع نظيره المدني، وإيلاء المزيد من الاهتمام بتوظيف التكنولوجيا خلال الأزمات وهذا أمر مهم، ولقد أثبتت التكنولوجيا فاعليتها خلال أزمة كورونا في مجالات عديدة ويمكن الاستفادة من ذلك مستقبلاً. وقد أعادت أزمة كورونا التأكيد على الدور المحوري للقوات المسلحة بما يتطلب وجود جهوزية لمواجهة الأزمات والكوارث، وكذلك ومن

وجهة نظري أن أزمة كورونا لم تكن هي السابقة لدور الجيوش خلال الأزمات، ولكنها أوضحت أهمية ومحورية ذلك الدور الذي يعد صمام الأمن والأمان للوطن والمواطن.

تأسيساً على ما سبق فإنه من الأهمية بمكان، استثمار دور القوات المسلحة مستقبلاً للتعامل مع الأزمات والكوارث المماثلة وخاصة إذا كانت أكبر نطاقًا ولم تتمكن الأجهزة الحكومية المدنية من التعامل معها.

الاستنتاجات

بعد دراسة موضوع الأدوار غير التقليدية للجيش في إطار العلاقات العسكرية المدنية واستجابة الجهات المدنية والعسكرية في سلطنة عمان لتفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)، توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

- إن تنظيم العلاقة المدنية العسكرية والتقاطعات التي تحدث خلال استجابة الدولة للكوارث والأزمات الواردة ضمن أفكار دوجلاس ل. بلاند ونظرية المسؤولية التشاركية (Shared Responsibility) في العلاقات المدنية العسكرية، يساهم في نجاح الجهود الحكومية في التصدي لهذه الأزمات والحد من الخسائر المادية والبشرية التي قد تترتب عليها، لأنها الأكثر تناسباً من أجل بناء علاقة مدنية عسكرية ديمقراطية وبناءة، تضمن تضافر الجهود وتكاملها لتوحيد الجهود وتحقيق النتائج المرغوبة، بالإضافة إلى تجنب أي سوء فهم أو تجاوز للصلاحيات من أي سلطة أو إطار هيكليٍ من أطر وسلطات الدولة.

- لم تعد المؤسسات المدنية قادرةً بمفردها على مواجهة الانتشار واسع النطاق لفيروس كورونا، إذ تزايد الاعتماد على الجيوش نتيجةً لأمننة التهديدات الوبائية، والحاجة لفرض إجراءات الحجر الصحي وحظر التجوال في مناطق تفشي الأوبئة، وقد أكدت جائحة كورونا وما سبقها من أوبئة وأمراض فتاكة وكوارث طبيعية، أن للجيوش مهام استراتيجية أخرى جنباً إلى جنب مع مهامها التقليدية، حيث يمكن أن تقوم الجيوش بعدد من المهام والأدوار الفاعلة في تطويق الوباء والحيلولة دون انتشاره وتفشيه.

- في حالة سلطنة عمان كان لتوجيهات جلالة السلطان بإنشاء اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا وللإجراءات الحكومية وللتنظيم المحكم القائم على الانضباط والإنجاز والالتزام بالتعليمات والتوجيهات، والقدرة على التخطيط والحسابات الدقيقة لكل كبيرة وصغيرة عند التنفيذ، وامتلاك الموارد البشرية المدربة والمؤهلة وتوافر إدارات هندسية وطبية واقتصادية وكافة أنواع المعدات والأجهزة عند قوات السلطان المسلحة دورٌ كبير في نجاح القوات المسلحة العمانية وأجهزة الدولة كافة في مواجهة جائحة فيروس كورونا، إلى جانب المكانة العالية والإحترام والتقدير الكبيرين التي تتمتع بهما القوات المسلحة العمانية والأجهزة الأمنية الأخرى عند المواطنين مما ساهم في تسهيل القيام بمهماتها التي أوكلت لها.

- لقد اشتغلت جل الأجهزة المختصة والقوى الفاعلة بالسلطنة بما فيها القوات المسلحة العمانية وعبأت كل إمكانياتها من أجل حماية السكان من مخاطر تفشي جائحة كورونا ومواجهة الخسائر المترتبة على ذلك، وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق الأهداف المنشودة المتمثلة في تفادي الأضرار أو على الأقل التخفيف منها مما استحق بالفعل التنويه والثناء ورفع الثقة في النفس والنظر للمستقبل بكل تفاؤل.

- أظهرت قوات السلطان المسلحة بما لديها من وسائل وإمكانيات تناغماً في العمل بالتنسيق مع باقي أجهزة الدولة، في وقت تحوّل فيه انتشار الفايروس وما يطرحه من مخاطر وتحديات إلى فرصة لاختبار مرونة الدولة وحيويتها في مطلع المرحلة الجديدة التي بدأت مع مجيء السلطان هيثم بن طارق إلى الحكم خلفاً للسلطان الراحل قابوس بن سعيد.

- إن التفكير بمواجهة الأزمات والكوارث على اختلافها وتنوعها وإدارتها وفق منهج علمي صحيح يعتمد على سيناريوهات وخطط لكل أزمة قد تنزل بنا أو بمؤسساتنا المختلفة يعتبر أولى

خطوات النجاح في مواجهتها، كما يعتبر الإعداد والتأهيل المستمر لفريق عمل متجانس لمواجهة الأزمات والكوارث بمثابة السور الواقي من كل مفاجئة ليست بالحسبان.

- نجاح سلطنة عمان في تنظيم العلاقة بين المؤسستين المدنية والعسكرية ساهم في تعزيز قدرات السلطنة في التصدي لانتشار جائحة كورونا والاستفادة القصوى من الإمكانيات الضخمة المتوفرة لدى الخدمات الهندسية بالقوات المسلحة.

- في حالة تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) كان تدخل القوات العسكرية والأمنية أمر ضروري ومهم للسيطرة على الأوضاع الداخلية ولإدارة الأزمة خصوصاً مع ظهور أدوار جديدة لا يمكن القيام بها إلا من قبل المؤسسات العسكرية والأمنية، كالحجر الصحي والإغلاق العام وفرض نقاط السيطرة والتحكم على مداخل ومخارج المناطق في المحافظات المختلفة.

- إن تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) والأدوار التي أنيط بالمؤسسة العسكرية والأمنية القيام بها ساهم في التدخل السلمي ذو الطابع الخدمي للمؤسسات العسكرية في المجتمع المدني والذي من شأنه أن يولد انطباعاً إيجابياً لدى أفراد المجتمع ونوع من الراحة والشعور بالأمان لدور القوات المسلحة في المساعدة وتقديم خدمات لم تكن تراها المجتمعات المدنية.

- يمكن للجيوش أن تساعد بعدة طرق، لكنها لا تستطيع حل كل المشاكل التي تحتاج استجابة من الحكومة. في كل الأحوال وبعد انتهاء أزمة كورونا، سيكون هناك حوارات مجتمعية واستراتيجية على كافة المستويات لتقييم دور الجيوش في تلك الأزمة، وإمكانية استحداث مؤسسات داخلها لإدارة الأزمات المدنية بقدرات عسكرية.

- ساهمت أزمة تفشي جائحة كورونا في إبراز فعالية المؤسسة العسكرية ومكانتها داخل الدولة وبين المواطنين وإشعارهم بالاطمئنان لحين انتهاء ومرور الأزمة بأقل الخسائر الممكنة.

- في اعتقاد الباحث، أن الخبرة الراهنة للجيوش سوف تعيد تعريف العلاقات العسكرية المدنية ونظرة المجتمعات إلى جيوشها، ومن الأرجح أن تختلف هذه العلاقات المستقبلية من بلد لبلد حسب ظروفه وسياقه، ولكن سوف يبقى أن القوات المسلحة هي خط الحماية النهائي للمجتمعات في أوقات الحرب وفي أوقات السلم.

التوصيات

بعد دراسة موضوع الأدوار غير التقليدية للجيش في إطار العلاقات العسكرية المدنية واستجابة الجهات المدنية والعسكرية في سلطنة عمان لتفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)، فقد توصلت إلى عدة توصيات، وهي على النحو التالي:

- اعتماد نظرية المسؤولية التشاركية لدوجلاس بليد كأساس لتنظيم العلاقات المدنية العسكرية كونها تضمن سيطرة المؤسسة السياسية لأنها تمثل القيادة العليا السياسية المنتخبة من قبل الشعب على المؤسسة العسكرية، مع ضمان احترام الحرفية المهنية لهذه المؤسسة العريقة وعدم التدخل في الاختصاص العسكري لها، بحيث تعمل المؤسسة العسكرية في إطار ما ينص عليه القانون والدستور من اختصاص واقتسام المسؤولية فيما بينهما.

- تحديث الاستراتيجية بهدف تطوير القدرات والإمكانات اللازمة لضمان الجاهزية، وسرعة الاستجابة للسيطرة على الحوادث والتحديات البيولوجية مثل انتشار فيروس كوفيد 19، واكتشاف المخاطر والاستجابة لها، واحتوائها والتعافي منها، وتعزيز عمليات إدارة المخاطر من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والابتكار.

- على قوات السلطان المسلحة التدرب على التوقعات التي قد تصاحب تطور جائحة فيروس كورونا، طبقاً لمتغيرات الموقف والأحداث المتسارعة والتكيف مع متطلبات الوضع الراهن؛ لتنفيذ أي مهام وواجبات قد يطلب إسنادها، وفقاً للإجراءات التي تتخذها اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا. وبالتالي تحديث خطة إدارة الأزمات/ الكوارث، بحيث تكون أكثر شمولية لكي تواكب المتطلبات الحديثة والمستقاة من الأحداث الماضية

بما يتناسب مع الأدوار الرئيسية للخدمات الهندسية سواء تجاه قوات السلطان المسلحة أو المجتمع المدني.

- وضع تدابير استباقية لمواجهة تفشي الأمراض الوبائية مثل فيروس كوفيد 19 على نطاق واسع، مثل الوقف التام لحركة السياحة والتجارة، وهي تدابير ليست فقط ذات تكلفة اقتصادية مرتفعة، ولكن من المستحيل عملياً تطبيقها، بالنظر إلى اعتماد كل دول العالم تقريباً في استيراد جانب من احتياجاتها الأساسية على الخارج.

- إجراء تمرينات المحاكاة لأزمات متوقعة تضم أفرادًا من القوات المسلحة والمؤسسات المدنية الأخرى على حد سواء بحيث يتكامل العنصر العسكري مع نظيره المدني وهي التمرينات التي بدأتها بالفعل الكليات الدفاعية العريقة في العالم.

- ضرورة وجود حوارات مجتمعية واستراتيجية على كافة المستويات لتقييم دور الجيوش في هذه الأزمة (كورونا)، وإمكانية استحداث مؤسسات داخلها لإدارة الأزمات المدنية بقدرات عسكرية.

- رصد وتحليل الدور الذي قامت به الجيوش خلال أزمة كورونا في مناطق مختلفة من العالم سواء مجالات العمل أو الأطر التي حكمت ذلك العمل ونتيجته خلال مواجهة الأزمة والاستفادة منه.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أحمد عبدربه. (2015). العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي: دراسة في الإتجاهات النظرية الحديثة. القاهرة: جامعة القاهرة.

جلال أحمد. (2015). صراع القوى المدنية العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط. القاهرة، مصر: دار المكتب العربي للمعارف للنشر وتوزيع.

د. علاء عبدالحفيظ. (11 3, 2020). الأمن القومي.. المفهوم والأبعاد. دراسات المعهد المصري للدراسات، الصفحات 2-6.

د. علي الصاوي. (1 9, 1993). التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. مجلة شؤون عربية العدد (75)، صفحة 108.

شادية فتحي إبراهيم. (2006). العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للإتجاهات النظرية المعاصرة. مجلة النهضة، 15-16.

صالح صابر زغلول. (2017). قراءة في كتاب "فن الحرب". القاهرة : دار الفكر العربي.

عامر مصباح. (2018). نظرية العلاقات المدنية العسكرية الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي. القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث.

عبد الرحمن بدوي. (1963). مناهج البحث العلمي. القاهرة: دار النهضة العربية.

عبد الله بلقزيز. (1989). الأمن القومي العربي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

علي عبد الرازق جلبي. (2000). تصميم البحث الاجتماعي : الاسس والاستراتيجيات. الاسكندرية: [مصر] : دار المعرفة الجامعية، .

فؤاد الآغا. (2007). علم الإجتماع العسكري. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

محمد العسيري. (2020). بأدوار غير تقليدية... جيوش العالم الحصن والسند لمواجهة كورونا. مجلة الدستور، 23-24.

محمد زيدان عمر. (1983). البحث العلمي مناهجه وتقنياته. جدة، المملكة العربية السعودية: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة.

محمد شفيق. (1985). البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

مدحت أبوالنصر. (2004). قواعد و مراحل البحث العلمي. القاهرة: مجموعة النيل العربية، مصر.

نوار بدير وعاصم خليل. (2018). حالة الطوارئ. بيرزيت: بيرزيت للدراسات القانونية.

المراجع باللغة الإنجليزية:

The evolution of Israeli civil-military relations .(2009) .Alan Weinraub

Monterey, California: .domestic enablers and the quest for security

.Naval Postgraduate School

A Unified Theory of Civil Military Relations "Armed .(1999) .D. L. Bland

.Queen's University at Kingston :kingston ."Forces and Society

تم الاسترداد .Cornell Law School .(2018 ,2 28) .legal information institute

Cornell Law School: من

https://www.law.cornell.edu/wex/state_of_emergency

:USA .A dictionary of epidemiology .(2008) .Medica Miquel Porta

.Oxford University Press

.Civil–Military Relations .(2017 ,11 1) .Thomas Owens Mackubin تم الاسترداد من Oxford Research Encyclopedia of International Studies,

Oxford:

https://oxfordre.com/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/

acrefore-9780190846626-e-123

مراجع شبكة الإنترنت:

إبراهيم اسعيدي. (13 3, 2020). مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية – العسكرية. تم الاسترداد من المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies

أثير. (25 3, 2020). طائرة بسلاح الجو تتجه إلى الصين لاستقدام مواد طبية لمكافحة "كورونا". تم الاسترداد من صحيفة أثير الإلكترونية: https://www.atheer.om/

أحمد حموده حامد. (24 3, 2012). العلاقات المدنية–العسكرية (1) طبيعة المهنية العسكرية. تم الاسترداد من صحيفة الراكوبة السودانية: https://www.alrakoba.net.

إسماعيل عميره. (5 6, 2019). دور المؤسسة العسكرية في التنمية الإقتصادية للمجتمع الجزائري. تم الاسترداد من الموسوعة الجزائرية للدراساتالسياسية والإستراتيجية: https://www.politics-dz.com.

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. (10 26, 2007). شرح مسودة الإرشادرات المتعلقة بتسهيل وتنظيم المستجدات الدولية للإغاثة والإنتعاش الأول على صعيد المحلي في حالات الكوارث. تم الاسترداد من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر: https://www.ifrc.org/PageFiles/125652/annotations-ar.pdf

البوابة الإعلامية. (6 3, 2020). قوات السلطان المسلحة والجهات الأمنية تواصل تقديم خدمات الإسناد والإسهام في تفعيل خطط التعامل مع انتشار فيروس كورونا. تم الاسترداد من البوابة الإعلامية: https://omaninfo.om/topics/111/show/327447

البوابة الإعلامية: سلطنة عمان. (بلا تاريخ). جلالة السلطان يأمر بتشكيل لجنة عليا لبحث آلية التعامل مع التطورات لفيروس كورونا. تم الاسترداد من البوابة الإعلامية: سلطنة عمان: https://omaninfo.om/topics/45/show/318302

الخدمات الطبية. (23 7, 2020). الخدمات الطبية . تم الاسترداد من الخدمات الطبية بوزارة الدفاع:-https://www.mod.gov.om/ar

OM/rao/medicalservices/medicalservicesschool

الخليج. (25 7, 2020). عُمان تبدأ تطبيق حظر تجوال شاملاً لمدة أسبوعين. تم الاسترداد من الخليج اونلاين: https://alkhaleejonline.net/

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (19 1, 2020). النشرة الإحصائية الشهرية : يناير 2020. تم الاسترداد من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات: https://ncsi.gov.om.

أية إبراهيم إبراهيم عطاالله. (5 7, 2015). العلاقات المدنية العسكرية وأثرها علي مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002-2013). تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية: https://democraticac.de/?p=16273

برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. (2 10, 2020). الإغاثة في حالات الطوارئ. تم الاسترداد من برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة: https://ar.wfp.org/emergency-relief

جريدة الرؤية. (2020). افتتاح المستشفى الميداني لمرضى "كوفيد 19" بكفاءات وتجهيزات طبية متكاملة. جريدة الرؤية العمانية، 24.

جمال نازي. (9 مارس, 2020). الصحة العالمية: كورونا مرشح بقوة لدخول مرحلة "الجائحة". تم الاسترداد من العربية.نت: https://www.alarabiya.net/ar/medicine-and-health/2020/03/09

جيمس ستافريديس. (10 2, 2020). محاربة الأوبئة من مهمات الجيوش. تم الاسترداد من جريدة الشرق الأوسط: https://aawsat.com/home/article/2123131

حمادة محمد عطية عبدالرحمن. (21 1, 2016). العلاقات المدنية العسكرية فى مصر بعد الثورة. تم الاسترداد من المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية: https://democraticac.de.

رادومير كومبل. (18 4, 2020). لماذا تصاعد الاعتماد على الجيوش في مواجهة "كورونا"؟ تم الاسترداد من المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة: https://futureuae.com/ar

ساسة بوست. (19 3, 2019). السيطرة المدنية على القوات المسلحة.. كيف «روّضت» أوروبا جيوشها؟ تم الاسترداد من ساسة بوست: https://www.sasapost.com/eu-civil-military-relations.

شادي عبدالوهاب. (6 5, 2020). ما هي مهام وأدوار الجيوش في أزمنة الأوبئة؟ تم الاسترداد من المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة: https://futureuae.com.

عبده سالم. (2012). مهام المؤسسة العسكرية في الدولة المدنية. المصدر اون لاين، 2-3.

علي حلمي علواني. (1 4, 2014). دور القوات المسلحة في إدارة الأزمات والكوارث. تم الاسترداد من مجلة درع الوطن: http://www.nationshield.ae.

محمد الحربلية. (25 3, 2019). الجيش و العلاقة الجدلية مع الشعب و النظام. تم الاسترداد من المنتدى القانوني السوري: http://www.syrianlegalforum.net.

منظمة الصحة العالمية. (4 10, 2020). Health Security. تم الاسترداد من منظمة الصحة العالمية: https://www.who.int/ar

هدير سعيد. (18 4, 2018). أنواع الكوارث الطبيعيّة وكيفية حدوثها. تم الاسترداد من المرسال: https://www.almrsal.com/post/635931

وزارة الصحة. (2 2, 2020). عمان تواجه كورونا. تم الاسترداد من الحساب الرسمي لوزارة الصحة العُمانية على تويتر: https://twitter.com/omanimoh?lang=ar

وزارة العدل والشؤون القانونية. (6 11, 1996). النظام الأساسي للدولة. تم الاسترداد من وزارة العدل والشؤون القانونية: https://mjla.gov.om/basicstatute.aspx

ياسر عبدالحسين. (الاربعاء حزيران, 2020). الجيوش زمن الوباء. تم الاسترداد من موقع جريدة الأخبار اللبنانية: https://al-akhbar.com/Opinion/290490